



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/32/132
S/12356
5 July 1977
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والثلاثون
البندان ٣٠ و ٥٧ من القائمة الأولية*
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
حقوقى الانسان لسكان الاراضى المحتلة

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وموجهة من الممثل الدائم
للسودان لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام

أتشرف بأن أرفق طيباً نص مقالة عنوانها "اسرائيل تعذب السجناء العرب" ونس افتتاحية ذات
صلة بالموضوع، كانتا قد نشرتا في عدد صحيفة "الصندى تايمز" (The Sunday Times) الصادر
في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧، راجياً أن يجرى تعميمهما بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة تحت البندين ٣٠ و ٥٧ من القائمة الأولية ووثائق مجلس الأمن.
وسأكون شاكراً جداً لو لفت نظر رئيس مجلس الأمن الى هذا الموضوع.

(توقيع) مصطفى مدني
الممثل الدائم للسودان
رئيس المجموعة العربية

مرفـقـن

ألف - مقالة نشرت في صحيفة "الصندى تايمز" اللندنية
في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧

اسرائيل تعذب السجناء العرب

تحقيق خاص على الطبيعة

ان المستنطقين الاسرائيليين يعمدون عادة الى اساءة معاملة السجناء العرب وغالبا ——— يعذبونهم .

هذا الاستنتاج الهام أسفر عنه تحقيق دام خمسة أشهر في احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة . والأساليب المستعملة في ذلك متفاوتة ، فكثيرا ما يقتصر ذلك على الضرب مدة طويلة ، الأمر الذى يمكن أن يوهي بأن هناك عددا من رجال الشرطة الأشرار الذين يتجاوزون الأوامر .

ومع ذلك فان لدى فريق التحقيق أدلة على اتباع أساليب تتعدى ذلك الى حد بعيد وتتمسح بالممارسات الاسرائيلية ، دون شك ، في عداد أعمال التعذيب . فكثيرا ما يغشى السجناء أو تعصب عيونهم أو يعلقون من أرسفهم لفترات طويلة . ويعتدى جنسيا على الكثيرين منهم ، ويعرض الآخرون الى صدمات كهربائية . ويهوى مركز واحد على الأقل من مراكز الاعتقال على " خزانة " منشأة خصيصا لهذا الغرض تبلغ مساحتها قدمين مربعين ويبلغ ارتفاعها خمسة أقدام ، وبها مسامير من الأسمنت المسلح مثبتة في الارضية .

ولدى وائر المخابرات الاسرائيلية جميعا ضلع في هذه الممارسات التي لا يمكن التصديق بـاأقترافها متصور على المستنطقين .

ويستخدم التعذيب في بعض الاحيان كوسيلة للحصول على المعلومات ، ويبدو أنه يساعـد أيضا على تهدئة الأراخي المحتلة . غير أن أحد الأهداف الرئيسية التي يرمي اليها هو محاولة تبرير دعوى اسرائيل انها انما تدير الضفة الغربية وغزة في ظل القانون . ويدعي الاسرائيليون أن العرب الذين يتهمون بارتكاب " الاخلال بالأمن " تجري محاكمتهم حسب الأصول . الا أنه كثيرا ما تتم ادانتهم على أساس اعترافاتهم ، وتدل تحقيقاتنا على أن الكثير من هذه الاعترافات قد تتم انتزاعها عن طريق اساءة المعاملة التي تبلغ حد التعذيب .

"تحقيق على الطبيعة" أجرى فريق التحقيق على الطبيعة تحقيقا مفصلا ، في الأراخي التي تحتلها اسرائيل ، في الادعاءات العربية والبيانات الرسمية الاسرائيلية التي تنعي ممارسة التعذيب . ومن النتائج التي خلص اليها الفريق : " أن تعذيب السجناء العرب من الانتشار والمنهجية بحيث (يتبع)

ولقد دأبت اسرائيل على نفي الادعاءات باساءة المعاملة والتعذيب . فقد صرح غبرييل بادون ، المستشار الصحفي في السفارة الاسرائيلية في لندن ، قبل تسعة أيام ، في برنامج "عالم الظهيرة" الذي تذييعه دار الاذاعة البريطانية ، بقوله " ان كل حالة من الحالات التي يدعى فيها بوقوع تعذيب أو اساءة معاملة ، يتم التحقيق فيها تحقيقا شاملا جدا من قبل الشرطة والمهاكم . . . وقد وقعت بعض الحالات التي تبين فيها ان الشرطة قد بالغت في حماستها في الاستنطاق . . . " ان اسرائيل بلد يسوده حكم القانون ، ففيه تتبع اجراءات مماثلة للأجراءات المتبعة في بريطانيا في الاستنطاق ، وان الاتهامات بوقوع تعذيب وحرق وتعريض للصدمة الكهربائية وما الى ذلك اتهامات عارية تماما من الصحة ، وهي شعار جيد جدا للدعاية ، ولكن لن يذهب أبعد من ذلك .

وقد استجوب فريق التحقيق ٤٤ عربيا ادعوا انهم قد اسبغت معاملتهم أو عذبوا . وما زال معنئهم يعيشون في المناطق المحتلة ، ولا مانع عند بعضهم من أن تذكر اسمائهم . وقد سجلنا صوتيا افادات تبلغ . . . كلمة ، وحصلنا على الادلة الساندة حيثما أمكن ، ولما كان ما خلصنا اليه من استنتاجات يتناقض مع بيانات النفي الرسمية ، فان الادلة قد سبقت بكثير من التفصيل في هذا العدد من المندى تايمز . والتقرير يبدأ في الصفحة ١٧ .

لقد وقعت الممارسات التي حققنا فيها طوال أعوام الاحتلال الاسرائيلي العشرة ؛ وتمتد الادلة التي بحوزتنا على طول هذه الفترة حتى شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هذه الممارسات قد توقفت ، فالادعاءات لازالت مستمرة . ويوقع اليوم رئيس الوزراء المعين مناحيم بيغن اتفاقا ائتلافيا مع حزبين دينيين ينهي شهرا من المساومة السياسية العنيفة على تشكيل أول حكومة يتزعمها حزب ليكود في عمر الدولة الاسرائيلية البالغ ٢٩ عاما .

وسيحيط بيغن ، البالغ من العمر ٦٣ عاما ، الرئيس افراليم كاتزير ، علما باكمال جهوده لتشكيل الحكومة بنجاح ، قبل اسبوع من الموعد المقرر لتشكيلها . وسيسعى الى الفوز بالثقة في الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) يوم الاثنين .

وفي الصباح الباكر من يوم ٢٤ شباط/فبراير لهذا العام ، حدثت حركة نقل على جسر اللنبي ، وهو نقطة العبور الرئيسية من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية من الأردن .

فقد وصلت سيارة جيب تابعة للجيش الاسرائيلي الى منتصف الجسر ثم وقفت . وترجل عدة جنود اسرائيليين يتبعهم مندوب من الصليب الاحمر الدولي في القدس ، وهو شاب سويسري اسمه برنارد مونغر . وقاموا سويا بانزال شخص هزيل الجسد من سيارة الجيب ووضعوه على نقالة . واسم هذا الشاب عمر عبد الكريم . وهو نجار فلسطيني من قرية بيت ساهور الواقعة على مقربة من بيت لحم وكان عمره ٣٥ عاما لكنه بدا وكأنه رجل طاعن في السن .

(تابع الحاشية)

لا يمكن صرف النظر عنه على اعتبار انه " تصرف شرملة من الشرطة الاشرار " تجاوزا للاوامر . انه يبدو ان التعذيب قد اعتمد كسياسة متعددة .

وعلى الجانب الأردني من الجسر كان في انتظار وصول عبد الكريم أخوه وهو غائب اتصال في الجيش الأردني ، وجان كورفوازييه ، رئيس وفد الصليب الأحمر الدولي في عمان عاصمة الأردن . ورفع رجال الصليب الأحمر وهما كورفوازييه ومونغر النقالة وحملها الى سيارة اسعاف تابعة للهلال الأحمر الأردني (الذي يعمل في الأردن بالاتصال مع الصليب الأحمر الدولي) . وبينما كان مونغر يمشي راجعا الى سيارة الجيب الاسرائيلية حاول عبد الكريم وهو خائر القوى أن يلوح بيده مودعا . ولما سأله أحد رجال الجيش عن اسمه ما كادت شفاته تتحركان . ومما زاد في غم أخيه أن عبد الكريم بدا وكأنه لا يميز أخاه . وقد أخبر كورفوازييه أصدقاءه فيما بعد بقوله : " لقد حسبت أنه سيموت " .

لكن عبد الكريم بقي على قيد الحياة ؛ ففي الناهية أدخل مستشفى الملك حسين في السلط على بعد ٢٥ ميلا من الجسر على الطريق المؤدية الى عمان . وقد أشارت الملاحظات عن حالته لدى فحصه بصورة أولية الى أنه كان نحيلًا هزيلًا ، والى أنه كان يشكو من آلام في الصدر ويجد صعوبة في التنفس . وكان مصابا بالتهاب في مجرى البول . وقال انه يشكو من آلام شديدة في رأسه ، وبدأت عليه علامات الدوار . وما كان يلقي من صعوبة في الحركة أكد شكواه من آلام كذلك في مفاصله ولا سيما ركبته . وأظهرت صور الأشعة التي أخذت للصدر آنذاك أن هنالك في موضع ما من انخراله كسرا . ولا حظ الطبيب المقيم أن عبد الكريم كان في حالة عصبية بالغة وأنه أعطي المهدئات .

وما يزال تبدو على عبد الكريم علامات تشير الى أنه قد تعرض لرموش كذلك . وحين جاءت زوجته نجمه لرؤيته نظر اليها محمقا وسألها قائلاً : " من أنت ؟ " ولم يتذكرها الا بعد مضي بعض الوقت . وبلاستعانة بالمضادات الحيوية وبالحبوب المتعددة الفيتامينات وبغذاء غني جدا بالبروتينات أخذ عبد الكريم يتمثل تدريجيا للشفاء ، مع أنه بعد انقضاء شهرين لم يكده يستطيع المشي .

وقال عبد الكريم ان قوات الأمن الاسرائيلية قد ألقت القبض عليه قبل أربعة أشهر واتهمته بالانتماء الى الفدائيين ، أي ما اسمتها بحركة المقاومة والارهاب الفلسطينية . وقال انه عذب آنذاك . وكانت أعمال التعذيب التي رواها من الوحشية وطول الامد ، وفوق كل ذلك ، من التنظيم والتنفيذ بما لا يدع مجالاً للشك ، اذا صحت الرواية ، ان التعذيب المنهجي هو ممارسة اسرائيلية .

لقد كنا نحن نتوقع وصول عبد الكريم . وكنا قد علمنا بقضيته في شهر كانون الثاني /يناير وكان ما يزال رهن الاعتقال في اسرائيل وقبل اطلاق سراحه تحدثنا مع زوجته ومحاميه ورئيس بلدية قريته .

وقمنا طوال خمسة أشهر بالتحقيق في الادعاءات بتعذيب اسرائيل للسجناء العرب تعذيباً منهجياً وكانت هذه الادعاءات مستمرة طوال نحو عقد من الزمن ، منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عقب انتصار اسرائيل في حزيران /يونيه ١٩٦٧ . وفي أزمان مختلفة قامت الأمم المتحدة ولجنة العفو ، وأفراد آخرون بفحوص مفصلة للأدلة وما زالوا ، بدرجات متفاوتة ، يدينون اسرائيل . بيد أن جميع التحقيقات المأهولة كانت بالفعل عريضة للنقد لأنها كانت تجري خارج اسرائيل والأراضي المحتلة دون محاولات للتحقق من ذلك ، على الطبيعة ، حتى ان لجنة خاصة تابعة للأمم ولا تميل الى نقد اسرائيل ، قد اعترفت بعدم قدرتها على "الوصول الى نتيجة حاسمة نظرا الى أنه لا يمكن القيام بذلك الا بعد اجراء تحقيق بحرية في داخل الاراضي المحتلة " .

ومن أجل القيام بهذا التحقيق على الطبيعة ، عملنا داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكنا نأخذ الافادات هناك ونتحرى القصص ونسافر الى البلدان العربية المجاورة عند اللزوم للتحقق بدرجة أوثق من صحة هذه الادعاءات . وقد استجوبنا ٩٤ من العرب الفلسطينيين الذين كانوا رهائن الاعتقال لدى قوات الأمن الاسرائيلية . ومعظم هؤلاء مازالوا يعيشون في الأراضي المحتلة . وتفصيلات متفاوتة ادعى جميعهم أنهم قد تعرضوا للتعذيب .

وفي ٢٢ حالة من هذه الحالات وافق العرب المعنيون على أن تذكر اسمائهم رغم أن سبعة منهم مازالوا يعيشون تحت الحكم العسكري الاسرائيلي . وفي توصلنا الى استنتاجاتنا أولينا قدرا أكبر من الأهمية الى هؤلاء الأشخاص . أما الحالات الاخرى التي طلب فيها الفلسطينيون ابقاء اسمائهم مغفلة فقد نظرنا اليها بحذر كبير ، رغم أن اجاباتهم كانت تتخذ نمطا واحدا . وفيما يلي ما غلصنا اليه من استنتاجات :

- ١ - ان دوائر الامن والمخابرات الاسرائيلية تسيء معاملة العرب المعتقلين .
- ٢ - ان بعض أشكال اساءة المعاملة هي مجرد اساءة بدائية : كأعمال الضرب لفترة طويلة مثلا غير انه يجرد استخدام اساليب اكثر تطورا ولا سيما التعذيب بالصدات الكهربائية والسجن في زنانات مبنية خصيصا . وهذا النوع من الاجهزة اذا ما اقترن بدرجة التنظيم في استخدامها ينقل الممارسة الاسرائيلية من نطاق الوحشية الادنى ويحولها دون شك في فئة التعذيب .
- ٣ - ويجرى التعذيب في ستة مراكز على الاقل : في سجون المدن الرئيسية الأربع المحتلة وهي نابلس ورام الله والخليل في الضفة الغربية وغزة في الجنوب ؛ وفي مركز الاعتقال في القدس المعروف بالمجمع الروسي الدسكوبية ؛ وفي مركز خاص للاستخبارات العسكرية الذي لا يعرف مكانه والذي تشير الادلة الى أنه موجود في مكان ما داخل قاعدة التموين النخبة في صرند قرب مطار اللد الواقع على طريق القدس - تل أبيب . وهناك بعض الادلة التي تشير الى استخدام معسكر آخر مماثل ، خلال فترة ما على الاقل في مكان ما قرب غزة .
- ٤ - ان جميع دوائر الامن الاسرائيلية العاملة في هذا الامر : دائرة المخابرات الاسرائيلية - "شين بيت" التي تشبه الى حد بعيد دائرة مكافحة الجاسوسية والفرع الخاص في بريطانيا والتي تكون مسؤولة أمام مكتب رئيس الوزراء ؛ والاستخبارات العسكرية ، وهي مسؤولة أمام وزير الدفاع ؛ وشرطة الحدود ، و"لتام" وهي "الدائرة الاسرائيلية للمهام الخاصة" ، وكلتا هاتين مسؤولة أمام وزير الشرطة .

٥ - ان التعذيب منظم على نحو منهجي لا يمكن معه صرف النظر عنه والقول انه تصرف شرذمة من "الشرطة الاشرار" الذين يتجاوزون الاوامر . انه عمل منهجي ويبدو انه معتمد على مستوى مساه بوصفه سياسة متعمدة .

٦ - ان التعذيب يستخدم ، على ما يبدو ، لأغراض ثلاثة : أولها بالطبع انتزاع المعلومات . والدافع الثاني ، الذي يبدو على الاقل يشبه الاول شيوعا هو دفع الناس الى الاعتراف بأعمال "الاخلاق بالامن" وهي أعمال ربما ارتكبوها أو لم يرتكبوها . ثم يستخدم الاعتراف المنتزع بوصفه البيئة الرئيسية

أمام المحكمة ؛ ذلك ان اسرائيل تتباهى بأن السجناء السياسيين المعتقلين في سجونها قلة قليلة ، وليسوا سوى الذين أدينوا حسب الاصول وفقا للقانون . اما الغرض الثالث فهو ، على ما يبدو ، اقناع العرب في الاراضي المحتلة بأن من الأسلم لهم أن يركنوا الى الهدوء .

ولذا قد يكون العرب الاثنان والعشرون الذين نورد اسماءهم في خطر التعرض لرد فعل في اسرائيل . وقد عرف اولئك ذلك وقبلوا به . ولا نرى طريقة لحمايتهم سوى النشر ، لذا فاننا سننشر تذييلاً لهذا التقرير واسماءهم واسماء مدتهم وقراهم .

* * *

مشكلة التحقق

ان حالة عمر عبد الكريم ، الرجل الذي أرسل عبر جسر اللنبي ، حالة نموذجية لسببين . فادعاءاته لا تختلف الا قليلاً عن الادعاءات في العشرات من الحالات السابقة . ولا تختلف مصاعب التحقق من صحة ادعاءاته عن غيرها كما سنبين ذلك . فأولاً ، هذه قصته التي جرى تسجيلها — خلال ثماني ساعات من الاستجواب في منتصف نيسان /ابريل . وينبغي أن تضاف في الذهن عبارة " يقول " امام كل من الاقوال التالية :

اعتقل عمر عبد الكريم في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كان يعبر جسر اللنبي باتجاه الشرق في طريقه لزيارة زوجة أخيه في عمان ، ونقل الى المجمع الروسي المعروف لدى العرب باسم " المسكوبية " وهو مركز الاعتقال والاستنطاق في القدس ويضم المخابرات الاسرائيلية ودائرة المخابرات الخاصة ويضم أحياناً شرطة الحدود .

وكان من بين المستنطقين الذين تولوا استجوابه في المساء نفسه اثنان عرفا ان اسميهما — " إيدي " و " أورلي " . وقد اتهماه بأنه واحد من الفدائيين . وحين أنكر ذلك ضرباه على أخمص قدميه . وفيما بعد ولمدة خمس عشرة دقيقة علق من رسغيه ، ثم أرسل الى زنزانه في مبنى السجن الرئيسي في المسكوبية ، ولما كانت قدماه قد تورمتا فقد زحف الى ذلك المكان زحفاً .

ومكث في المسكوبية سبعة أيام ، وفي الاستجوابات اللاحقة ألغوه أرضاً على وجهه ، ووقف رجل على ساقيه وشد رجل آخر ذراعيه الى الخلف . وفي مرة أخرى لويت عصا بعد أن أدخلت في قيدي يديه ، الأمر الذي أدى الى قطع تدفق الدم عن يديه . وما زال حتى ذلك الوقت ينگرر ارتباطه مع الفدائيين .

وبعد اسبوع نقل في عربة لوري مقلدة الى موقع آخر ، يظن أنه صرغند . ويمكن أن توصف معاملته حتى الآن ، بأنها مجرد معاملة وحشية وليست تعذيباً . غير أن المركز الجديد كان أكثر تصميمًا على التعذيب ؛ ذلك انه باستثناء جلسات الاستنطاق ، كان يغطي رأسه بكيس أسود من الكنان . ثم يتولى الاستنطاق مستنطقون جدد على الرغم من أن " أورلي " كان موجوداً .

وأخذوا يستخدمون الكهرباء ، فقد وصل بعبد الكريم سلكان دقيقان اسودان باستعمال شريط لاصق ، وكانا موصولين بصندوق اسود يعتقد انه محول كهربائي ، ومنه يخرج سلك أبيض

موصول بقابس كهربائي في الحائط . وكان على الصندوق زر يفتح التيار الكهربائي . وقال عبد الكريم " لقد شعرت وكأن عظامي تسحق سحقا " .

وأضاف قائلا " وكان أشد الأشياء ألما حين كانوا يصلون السلكين بخصيتي . وحين كانوا يفتحون التيار الكهربائي كنت أشعر بالكهرباء تسرى في جميع أعضاء جسمي . وبعد أن كانت تنتهي الصدمات الكهربائية كنت أشعر بالألم في جميع مفاصلي . وكانت كل عضلة من عضلاتي تؤلمني ، وكنت أشعر أن أعصابي قد أنهكت " .

ويقول عبد الكريم ان الكهرباء قد استخدمت في "ثماني أو تسع" جلسات . ويقول انه مع ذلك واصل القول بأنه برئ . وبعد ١١ يوما ، نقل مرة أخرى الى سجن الخليل في الضفة الغربية .

وبقي "أيدي" و "أورلي" معه وان كان قد انضم اليهما آنذاك مستنطقون آخرون . وفي أول أيامه في الخليل ، ركله أحدهم ويدعى "أوزي" في وجهه ، وحين لطم الدم النازف من أنف عبد الكريم هذا "أوزي" ، جعله يلعن الدم من عليه .

ويتذكر عبد الكريم هذا فيقول : " انه سميك ذو نعل شبكي كهذا مغوار " .

ويصرّف كذلك واحدا من المستنطقين بأنه " أبو غزال " وهو رجل في وجنته " حبة حلب " وهي نذبة خاصة بأهل الشرق الاوسط . ولوح أبو غزال بعبد الكريم حول الغرفة مسكبا به من شعره ، وحين انتزعت خصلة الشعر جعله يأكلها وهو يقول " لقد علقت في أسفل حلقي . وجعلتني راغبا في التقيؤ " . ثم كان عليه أن يشرب ماء مملحا . وأخيرا أدخل أبو غزال ومستنطق آخر قنينة حول المستقيم .

وكان هذا قد حدث في أول يوم له هناك . وفي اليوم التالي ، يقول انه قد علق من رسغيه على بكرة ثم ضرب . ويقول " انني شعرت بشيء ما ينكسر في صدري . ثم وقعت مغشيا على وحين أفقت من الغمى كنت على الارض وكانوا يرشون الماء على وجهي " .

وفي اليوم الثالث أو الرابع أتى " أورلي " بزوجة عبد الكريم " نجمة " الى السجن . " وحين رأني في هذه الحال شرحت في الصراخ ، غير أن " أورلي " أمسك بها من شعرها . وطفق يصفعها على وجهها حتى نزل الدم من أنفها وفمها . . . " وأنداك قال لهم عبد الكريم انه سيعترف .

" ثم قال " أورلي " نحن الآن أصدقاء " وأخرج سيكارة وناولني اياها ، ثم أخذت السيكارة وبدأت أدخنها وقال " الآن تكلم " . وكان على أن أبدأ بالكذب ، ذلك انه لم يكن لدى ما أقول وكان على أن أنقذ زوجتي ، ثم قلت " ان لدى قنابل وانني خبأتها في المرحاض " ، وحين قلت هذا قالت زوجتي " لا ، انني انا التي وضعت القنابل هناك " . والحقيقة أننا لم نفعل شيئا ، لكنها قالت انها فعلت ذلك لانقاذي وقلت أنا ذلك لانقاذها " .

وأعيد عبد الكريم الى منزله في بيت ساحور حيث سحبت عربات النضج مياه حفرة الاقذار المجاورة لمنزله . ولكنهم لم يعثروا على شيء . وحين أدرك "أيدي" ان عبد الكريم قد كذب ضرب رأسه مارا على حائط صلب ضربا عنيفا ، ولما سقطت قطع من القنطرة أمره أورلي بابتلاعها ففعل .

وظل عبد الكريم يقول للمستنطقين " لو أن لدى أى شيء لأعطيتمكم اياه " لكنهم لم يصدّقوه . ثم أبقى تحت رشاش ماء بارد ، ثم أقحم في برميل من الماء المتجمد ثم علق من رسغيه مرة أخرى في حين كان المستنطق " أورلي " يضغط على أعضائه التناسلية ويقول عبد الكريم " ان العقل لا يمكن أن يتصور مدى الألم من ذلك ، فلقد كان ذلك من السوء مما جعلني أنسى كل الآلام الاخرى " .

أما الاعتداء الأخير الذى يتذكر عبد الكريم أنه تعرض له فهو أنه نج به في زنازة صغيرة حققت من خصائصه بابها بغاز ما . وهو يقول " لم استطع أن أكف عن السعال ، لقد كانت عيناى تدمعان وأنفى يسيل . وكان العالم كله يدور من حولي " . ثم يتذكر ان قطعة من الزجاج تشبه الاصبع أقحمت في كل فتحتي أنف لتسهيل تنفسي .

ومن ثم ، أصبحت ذكريات عبد الكريم المدعاة مضطربة ومشتمة . ولقد استطعنا أن نخلص ، على سبيل المثال ، الى أن عبد الكريم قد أمضى أسبوعا في أواخر تشرين الثاني /نوفمبر في مستشفى السجن الاسرائيلي الرئيسي في رام الله . غير أنه يقول انه لا يذكر ذلك . وتقول زوجته انها ذهبت وابنها البالغ من العمر ١٢ سنة في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ، لزيارته مرة أخرى في الخليل لكنه لم يعرف ابنه . ويقول عبد الكريم انه لا يذكر هذه الحادثة أيضا . وفي هذا الوقت تقريبا ، أخذه الاسرائيليون الى الحدود الاردنية لكن الاردنيين رفضوا قبوله لأن الترتيبات اللازمة لم تكن قد اتخذت . اما عبد الكريم فانه يقول انه يذكر شيئا من هذا القبيل . وأما عن رحلته الأخيرة الى السلط في شباط /فبراير بواسطة الصليب الاحمر الدولي فانه لا يذكر الا القليل .

انها قصة رهيبة ولكن ما الصحيح منها ؟ في عرف التعذيب ، هناك طرفان حائزان فقط ، المعتذب والضحية . وكما قالت لجنة العفو الدولي : " ان المواجهة بين الفرد وسلطة الدولة التي لا حد لها . . . انما تقع في أظلم أركان السلطة السياسية " . وفي حالة عدم وجود اعتراف من جانب المعتذبين ، يتعين علينا ان نبحث عن أشياء أخرى : وجود الادلة التي تسند التفاصيل التي يمكن التحقق منها أو اتساق رواية مع روايات أخرى في الحالات التي يمكن فيها استبعاد التواطؤ . وعلى أساس من هذه المعايير ، فان قصة عبد الكريم جديرة بالتصديق .

فلقد علمنا بقصته ، كما قلنا ، حتى قبل اطلاق سراحه . والمقابلات التي اجريناها آنذاك أفضت بطريقة أو بأخرى الى تأييد روايته .

فقبل ستة أسابيع من الافراج عن عبد الكريم ، اخبرتنا زوجته نجمة في مقابلة في بيت ساحور كيف اعتقلت وكيف أخذت الى سجن الخليل . وقالت انها ضربت امام زوجها وأن زوجها ضرب أماها . وأنها صفعت على وجهها وانتزع شعرها ، وان زوجها قد " ضرب غريبا مبرحا وان عينيه كانتا متورمتين . وأنه كانت هناك حروق على ظاهريديه كما كانت هناك حروق على وجهه وكأنها كانت بفعل مكواة أو بفعل نار كهربائية " . (وفيما بعد أرانا عبد الكريم ، من بين علامات أخرى على جسمه ، ندبا مسطحا على ظهر راسه الايمن . وقال ان ذلك قد تسبب في الخليل عن استخدام الكهرباء دون تخفيف بمحول كهربائي . وقال " انهم وصلوا الاسلاك بي ووصلوا الاسلاك بالمقبس . وكان أن قذفتني الكهرباء بعيدا وكان عليهم أن يعيدوا وصلها مرة أخرى . ثم خرجت شرارات من يدي ، أما الجهاز الثاني فلم يحدث شرارات " .

وساعدت اللقاءات الأخرى على تأييد قصة عبد الكريم . ففي ٤ تشرين الثاني / نوفمبر قامت محامية عبد الكريم واسمها فيليسيا لانغر وكاتبها واسمه عبد العسلي بزيارة عبد الكريم في سجن الخليل . ثم كتبت لانغر وصفا للزيارة :

جاءني به الي وكان يساعده سجناء آخرون نظرا الى أنه لم يكن قادرا على أن يمشي وحده وكان يبدو مريضا جدا وكان وجهه أصفر تماما وكان يشير دائما الى أضلاعه مدعيا انه لا يستطيع التنفس . وأخبرنا أحد زملائه السجناء أن ضلوعه قد كسرت خـلال الاستنطاق وذكر عمر لنا انه قد عذب بالكهرباء وبينما كان يتكلم عن التعذيب بدأ يوتجف بشدة وبدأ وكأن جسمه ينتفخ انتفاضا عنيفا

لم يعرف عمره ولا مكان ولادته ولا عنوانه أو ما اذا كان له أولاد . ولم يتفوه الا في مرة واحدة عن أن زوجته قد ضربت أمامه لكنه توقف عن الكلام عن ذلك ، لقد بدا لنا أنه في عالم آخر .

وفي مقابلة أخرى جرت قبل ستة أسابيع من اطلاق سراح عبد الكريم ، أكد العسلي كاتب لانغر رواية المحامية مضييفا أنهما رأيا عبد الكريم فجأة وقد شرع في الضحك وفي تقبيل أحد حراس السجن . " قال ان ذلك الحارس كان الوحيد الذي لم يعذبه " .

(لم يذكر العسلي ظهور حروق على جسم عبد الكريم ولكنه ادعى انه رأى علامات زرقاء وعلامات حمراء تشبه الدم الى جانب أنه ") .

لقد كان في منتصف كانون الثاني / يناير وقبل ستة أسابيع أيضا من اطلاق سراحه ، ان قابلنا رئيس بلدية قرية عبد الكريم وهو حنا الأطرش . وأخبرنا كيف ان الاسرائيليون قد أمضوا عدة أيام في نضج المجارى التي تقع حول منزل عبد الكريم . ورواية رئيس البلدية للحادثة تتفق على العموم مع الرواية التي أدلى بها لنا عبد الكريم الذي لم يكن له بهال من الاحوال ان يتمكن من التواطؤ مع رئيس البلدية .

وأخبرنا رئيس البلدية أيضا انه بعد ان سمع ، في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ، من فيليسيا لانغر بحالة عبد الكريم ، ذهب لمقابلة الحاكم العسكري الاسرائيلي لمنطقة بيت لحم . " قال انه لا يصدق القصة ولكنه سينظر فيها " . وأخبر الحاكم العسكري الاسرائيلي رئيس البلدية فيما بعد أن عبد الكريم قد نقل الى مستشفى أحد السجون .

واتصل رئيس البلدية بالصليب الأحمر الدولي في القدس : " وطلبت منهم أن ينظروا في هذه الادعاءات . وفيما بعد أكد لي مندوب الصليب الأحمر برنارد مونغر أن تلك الادعاءات صحيحة ، وأكد لي رسالة فيليسيا تأكيداً تاماً " .

والصليب الأحمر الدولي يتبع سياسة عدم التعليق علنا على هذه القضايا . وقد قال رئيس مندوبي الصليب في القدس الفردو وتشي انه لا يستطيع أن يؤكد بيان رئيس البلدية أو أن ينفيه .

وقال " اننا نقدم تقاريرنا الى السلطات ونطلب اتخاذ الاجراءات " . وكذلك الحال في عمان ، فانه لا يسع جان كورفوازيه الا أن يؤكد انه قابل عبد الكريم على جسر اللنبي .

ومع ذلك فلقد خلعنا الى أن مندوب الصليب الاحمر في القدس قد استطاع أول ما استطاع الوصول الى مكان عبد الكريم في نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر أي بعد نحو ٥٥ يوما من اعتقاله . وكان في نفس الوقت تقريبا ان نقل عبد الكريم الى مستشفى سجن رام الله ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لتدخل من مونفر . ثم أخذت لعبد الكريم صور أشعة ثم أعيد بعد اسبوع الى الخليل . وبالنظر الى حالته مؤخرا التي وصفها مونفر للاطباء في عمان بأنها حالة تدعو الى الاسى والتي تقوم السجلات الطبية في السلطة شاهدا عليها فان هذا القرار يبدو غريبا . وليس من المستغرب أن تكون لدى عبد الكريم أحباب الذكريات عن مونفر الذي ساعدت جهوده المتواصلة على اطلاق سراحه أخيرا . ويقول عبد الكريم " انه أنقذ حياتي " .

* * *

واحد من الفدائيين

بيد انه اذا كانت هناك شهادات مستقلة تؤيد بعض النقاط في قصة عيد الكريم ، فهناك أيضا نقاط ضعف تجعلها تفتقر الى الاثبات النهائي .

فهو في المقام الأول ، كان ذات يوم واحدا من الفدائيين . ومنذ سبع سنوات قضى فسي السجن عشرين شهرا تنفيذا لحكم عليه لحيازته مسدسا . ومحاميته ، فيليسيا لانجر ، رغم كونها يهودية ولا جئة من " الحل النهائي " ، هي شيوعية ناشطة تشجب الحكومة الاسرائيلية مسلكها على نحو مستمر لاتصالها السياسية بأعداء الدولة .

ثانيا ، ان الدليل الطبي ليس دليلا حاسما . فهو يستند آخر الأمر على أحكام الدكتور أحمد حمزة مدير مستشفى السلط وشهادته . ولكن الدكتور حمزة بعيد ان يكون محايدا . ففي عام ١٩٧٦ قام الاسرائيليون بترحيله من الضفة الغربية . كما ان احكامه الطبية قابلة للطعن . فالدكتور حمزة ، حين قال ان اصابات عيد الكريم " تتفق مع " قصة التعذيب التي يرويها ، وجه بعض التركيز الى وجود كسور في ضلوعه . غير انه قد تبين لنا ان عيد الكريم كان في شهر شباط/فبراير ١٩٧٦ ، قد زار مستشفى جبل داود للعظام في بيت لحم ، يشكو من آلام في ظهره وصدره . وتشير سجلات المستشفى ان كشف الأشعة السينية الذي اجري له حينئذ قد اظهر ايضا " دليلا على وجود كسور متعددة في الضلوع " . ويقول الخبراء الطبيون في لندن انه حتى لو كانت ضلوع عيد الكريم قد تعرضت لاعادة الكسر فيما بعد ، فان كشف أشعة لكس الذي اجراه الدكتور حمزة قد لا يكون أتاح له التمييز بين مجموعتي الكسور .

ولقد يقال ان نشاط فيليسيا لانجر لا ينبغي ان يحرمها من الادلاء بشهادتها في بلد معروف بالحرية السياسية . ويمكن القول ايضا ان الكسور القديمة كانت بالتأكيد عرضة للاصابة من جديد نتيجة لعمليات الضرب . ولكن الشكوك تظل قائمة . وبينما نستطيع تأييد كثير من النقاط في روايتي عيد الكريم وزوجته فقد اختلفا حول احد التفاصيل الهامة . فقد قال هو ان زوجته قد جئ بها أمامه في الخليل في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر تقريبا - ولا يدع تفصيل شهادته مجالا كبيرا للخطأ . وكانت هي قد قالت لنا ان التاريخ هو ١٥ تشرين الأول/اكتوبر .

وهذا التضارب في الشهادات سمة تشترك فيها ادعاءات التعذيب ؛ وهو يوضح الصعوبات المستمرة في سبيل اقامة الدليل . بيد انه في حالة عيد الكريم فان احد الأدلة الخارجية يشير بصورة قوية الى ان شيئا ما يرغب الاسرائيليون في اخفائه قد حدث له فعلا . وهذا الدليل يأتي من الاسرائيليين أنفسهم .

ففي اليوم الذي أرسل فيه الى الأردن ثم الى مستشفى السلط ، اتصل الدكتور حمزة بوكالة رويتر وأبلغها بحالة عيد الكريم . وطلب احد محرري وكالة رويتر في اسرائيل ايضاها من السلطات العسكرية في الضفة الغربية .

وقد قيل له ان عبد الكريم فدائي ومخرب عربي مدان ، اصابه المرض في السجن بعد أن امضى ثلاث سنوات من حكم مدته ١١ سنة ، وانه طلب من الاسرائيليين السماح له بالذهاب الى الأردن للعلاج الطبي ووافقوا على طلبه .

ولكن هذه الرواية كانت كاذبة ، ان تبين السجلات الطبية في مستشفى بيت لحم ، كما ذكرنا ، ان عبد الكريم ذهب الى مستشفى العظام ببيت لحم ، وهو طليق ، في شهر شباط/فبراير ١٩٧٦ - أى قبل سنة من اطلاق سراحه عبر جسر اللنبي - وقام بزيارات اخرى عديدة لهذا المستشفى كأحد المرضى الخارجيين قبل اعتقاله . ويؤيد العمدة حنا الأطرش ان الاعتقال قد تم في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦ . واخيرا فاننا نعيد نشر صورة عبد الكريم وزوجته (صفحة ١٧ من المجلة) التي التقطت لعبد الكريم وزوجته في مناسبة مرور ١٣ سنة على زفافهما . وقد التقطت هذه الصورة في استوديو فوتو داود في بيت لحم في ربيع عام ١٩٧٦ . ويذكر الاستوديو التقاطها .

ويمكن استبعاد حدوث خطأ في التعرف على الهوية . وقليل من المحكوم عليهم " الفدائيين والمخربين " يفرج عنهم لأسباب صحية بعد قضاء نصف مدة الحكم على جسر اللنبي . ولا يبدو وكذلك ان السلطات العسكرية قد التبس عليها الأمر . بيد ان المهم ليس انهم قد افترؤا كذبا على نحو يمكن اثباته بالدليل . ان النقطة التي تثير القلق هي ان الضابط الذي افترى الأكذوبة لا بد انه قد صدرت اليه الأوامر من رؤسائه بفعل ذلك - أو أنه كذب بدافع منه ، مطمئنا الى انه لن يعاقب اذا ما اكتشف رؤسائه ذلك . وبعبارة أخرى ان ما حدث لعمر عبد الكريم ، أي كان هذا الذي حدث ، هو جزء من نظام توفر له التأييد الرسمي .

* * *

العرب تحت الحكم الاسرائيلي

يعيش تحت الحكم الاسرائيلي نحو ١.٧ مليون عربي . منهم نصف مليون نسمة ، يعيشون داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ ، هم مواطنون اسرائيليون ؛ ويعيش الباقون ، البالغ عددهم ١.٢ مليون نسمة ، في مناطق احتلتها اسرائيل خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ : ٨٠٠ .٠٠٠ في شرقي القدس والضفة الغربية (التي كانت سابقا جزءا من الأردن) ، و ٤٠٠ .٠٠٠ في غزة (التي كانت سابقا تحت ادارة مصر) . كما يعيش عدد صغير في مرتفعات الجولان التي انتزعت من سوريا .

وقد ضمت اسرائيل شرقي القدس الى أراضيها بهدف " اعادة توحيد " المدينة المقسمة . ويتولى ادارة باقي الضفة الغربية وغزة حكام عسكريون ، وفقا لسياسة أساسية ترسمها وزارة الدفاع الاسرائيلية التي أقرت ، مثلا ، اقامة حوالي ٨٠ مستعمرة يهودية في الأراضي المحتلة .

ويسمح بدرجة من الحياة المدنية العادية : فهناك صحف عربية (ولو أنها خاضعة للرقابة) ، وقد جرت في العام الماضي انتخابات بلدية في الضفة الغربية . أما فيما يعدو ذلك ، فان التنظيم والنشاط السياسيين محظوران .

ويقوم العدل المحلي موظفون عرب فلسطينيون يطبقون القانون الأردني على الضفة الغربية ، وقانون الانتداب البريطاني في غزة . (وهذا هو نفس النظام القانوني الذي كانت تطبقه مصر هناك في الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٧) .

غير ان جميع " جرائم الأ من " تتناولها المحاكم العسكرية التي يتولاها قضاة وموظفون قضائيون اسراييليون . ومعظم ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة توجه الى شرطة الحدود وأفراد المخابرات الاسرائيلية الذين يقومون باعتقال واستجواب المشتبه بارتكابهم جرائم أمن قبل تقديمهم الى المحكمة العسكرية .

* * *

حكم العالم

في اليوم التالي لتصويت الأمم المتحدة بالموافقة على اقامة دولة اسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، كتب هاييم وايزمان ، أول رئيس لاسرائيل ، ومؤسسها كما يرى كثيرون ، يقول : " انني واثق من أن العالم سيحكم على الدولة اليهودية على ضوء ما ستفعله مع العرب " . وتفضي المشكلة التي لخصتها نيوته ، على نحو مباشر ، الى الحالة التي كشف عنها التحقيق الذي أجريناه .

فاسرائيل دولة يهودية عقدت العزم على ان تظل كذلك . غير انها تحكم ١٧ مليون عربي - ولا يزال ١٢ مليون نسمة منهم تحت الاحتلال العسكري منذ عشر سنين .

والأسباب التي جعلت اسرائيل تزيد من سيطرتها على العرب وعلى أراضيهم بصورة مستمرة منذ عام ١٩٤٨ تعود الى الارتداد اللامتناهي ، ارتداد السبب والنتيجة والهجوم والهجوم المضاد ، الذي يشكل تاريخ الشرق الأوسط الحديث . وذلك يخرج عن نطاق استقصائنا . والواقع أن أغلب الاسراييليين لا يرون خيارا سوى مواصلة الاحتلال العسكري ؛ بينما يريد بعض من الاسراييليين ذلك بصورة فعالة ، على أساس ان لليهود حقوقا تاريخية في الأرض .

ونظرا لأن اسرائيل تعتمد الى هذه الدرجة على ما قال وايزمان انه حكم العالم ، فلا بد لها ان تحاول السهر على ان يكون هذا الحكم في صالحها . ويبدو لنا أن الصراع بين هذه الحاجة الدولية وبين الواقع المحلي المؤلف من الحكم العسكري المحلي والمقاومة العربية المعرب عنها فسي بعض الأحيان من خلال الارهاب ، هو التفسير الملموس الى أبعد حد لكون التعذيب قد أصبح ، بشكل باد للعيان ، ممارسة اسراييلية مقبولة .

وهناك كثيرون بالطبع سيفرضون شهادتنا في حماس باعتبارها أمرا يستحيل قبوله كل الاستحالة . ولكن سيكون هناك أناس أكبر عددا بكثير يرون في تحول العنصر المضطهد الى ممارسة الاضطهاد بدوره تناقضا يثير من بالغ الاشمزاز ما يفرض للاقتناع بوجوده براهين أكثر حسما من البراهين التي قد يحتاج الى تقديمها ضد بلدان غير اسرائيل . بل سيكون هناك أناس يفوقون هذا العدد ينوهون بأن اسرائيل تدعي - وتشعر دون ريب - انها في حرب من اجل حياتها ، وان تاريخ العرب على صعيد الحريات المدنية هو في اقل الدرجات تاريخ سيء .

ولكن المهم طبعاً هو ان اسرائيل لا تقبل ، من الناحية النظرية ، ما تنطوى عليه حجتها — من مدلولات يسكتون عنها .

فاسرائيل لا تقبل القول بأن حالتها تبرر التعذيب ، بل تنكر استخدام التعذيب بالمرة . كما ان اسرائيل لا تبرر قصورها على صعيد الحقوق المدنية بعقد المقارنات بينها وبين المثالب العربية . بل الأمر على نقض ذلك ؛ فمن المهم جداً للروحية الاسرائيلية ، ولدعوى اسرائيل جدارتها بالتأييد الدولي ، انها جزء من الغرب ، أى ان يحكم عليها بالمقاييس الغربية . واسرائيل تدعي أن " الحقيقة الواقعة " — كما يقول مراقب اسرائيلي رسمي في اجتماع للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في آذار/مارس ١٩٧٣ — " ان حقوق الانسان للسكان المدنيين [في الأراضي المحتلة] كانت وماتزال تحظى بكامل الاحترام والحماية . . . وهي الواقع الذى يتسم به مجتمع مفتوح هادئ ومطمئن " .

وبعد عشر سنوات من الاحتلال العسكى ، رأت اسرائيل ان بوسعها ان تقرر في كتيبهم — الرسمي :

" ان المناطق الواقعة تحت الادارة تنعم اليوم بالهدوء والازدهار . . . فالعرب والا سرائيليون الذين كانوا حتى عام ١٩٦٧ يعيشون في انفصال ونفور متبادلين ينعمون اليوم ببدايات تعايش سلمي ومثمر " .

ولما كان الرأى الذى نطرحه هنا هو بالضبط ان الحاجة الدولية الى الحفاظ على ذلك الوضع تذهب بعيداً من أجل تبرير استخدام التعذيب ، فمن الضروري ان نبدأ برسم ملامح الاستجابة الاسرائيلية لمشكلات " التعايش " :

ففي الضفة الغربية ، مر رد الفعل الفلسطيني تجاه الاحتلال الاسرائيلي بمراحل ثلاث . المرحلة الاولى : مرحلة المقاومة الفعالة منذ منتصف عام ١٩٦٧ الى نهاية عام ١٩٦٩ . وفي نهاية ١٩٦٩ كانت الفارات ضد مستوطنات الحدود قد انعدمت تقريباً .

اما المرحلة الثانية ، التي بدأت منذ منتصف ١٩٧٠ ، فكانت مرحلة هدوء نسبي . ومع سحق الفلسطينيين في معركة " ايلول الأسود " في الأردن ووفاة الرئيس عبد الناصر ، اتجهت العناصر النشطة الى الخارج : الى دورة ميونيخ الاولمبية المعقودة في ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ مثلاً .

ويمكن تقصي بداية المرحلة الثالثة في الفارة الاسرائيلية على بيروت في نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، عندما استولت على آلاف — الوثائق . وعلى أساس هذه الوثائق ، شهدت الضفة الغربية ، منطقة الجليل وبصفة خاصة داخل الحدود الاسرائيلية القديمة ، موجات جديدة من الاعتقالات للعناصر المشتبه بأنها فدائية أو مناصرة للفدائيين . وقد مرت حالة عدم الاستقرار التي أشعلت شرارتها هذه الاعتقالات — والتي اتخذت في الغالب شكل اضطرابات بدنية ومظاهرات يقوم بها طلاب المدارس الثانوية — بمراحل مد وجزر ولكنها لم تخمد في الحقيقة قط . وبمواصلة الاسرائيليين انشاء المستعمرات في الضفة الغربية ، وشن الفلسطينيين الفارات الانتحارية كتلك التي شنوها على كيريات شمونة ومعالوت وبيت شين ، أخذ الجو العام بين الفريقين يتزايد سوءاً باطراد .

أما في غزة فكان تعاقب المراحل مختلفا . ففي غزة ٣٠٠ لاجئ تكتظ بهم المخيمات ويعيشون فيها الى جانب ١٠٠ من مواليدها الأصليين ، وهي بالتالي من أشد مناطق العالم اكتظاظا بالسكان ، ومرتعا ممتازا للفدائيين . وقد استمرت المقاومة هناك حتى منتصف عام ١٩٧١ ، حيث تدهورت فأصبحت حربا أهلية صغيرة بين الفئات الفلسطينية المتنافسة . وشقت اسرائيل طرقا واسعة خلال المخيمات كخطوة أولى نحو تهديتها والسيطرة عليها . وفي منتصف ١٩٧٢ تم سحق الفدائيين .

ولم تنكر اسرائيل قط ان معركتها ضد المقاومة الفلسطينية قد انطوت على تدابير قاسية . فقد دُغت المنازل (٢١٢ ١٦ منزلا في الفترة ما بين تموز/ يوليه ١٩٦٧ وآب/ أغسطس ١٩٧١ وفقا لسجل يحتفظ به مصدر مستقل) ورحلت " عناصر التخريب المعروفة " (١٣٠ ١ الى الأردن منذ عام ١٩٦٧ وفقا لسجلات الشرطة الأردنية) . ولكن اسرائيل تشير الى ان العرب يتمتعون بانتخابات بلدية حرة ومستويات معيشية افضل من مستويات معيشة العرب في مصر وسوريا ولبنان ، وانها تستخدم العقوبات بضبط نفس .

وفي ضوء هذه الخلفية واجهت اسرائيل أصعب مشكلة تواجه أية دولة محتلة وهي كيفية معاملتها للمقاومين والارهابيين . وفي عام ١٩٧٦ ، زعمت بأنها قضت على ٩١ حلقة تخريب واعتقلت ٨٠٧ أشخاص من ذوي الصلة بها .

ان اسرائيل ، حتى قبل انتصارها عام ١٩٦٧ ، كانت قد أعدت جهازا اداريا للمناطق التي سيتم احتلالها ، وشبكة من المحاكم العسكرية . ولكن عمليات الاعتقال التي تمت في نهاية عام ١٩٦٧ وبداية ١٩٦٨ اغرقت بجماعيتها هذا النظام . وكان البريطانيون ، أمام مشاكل مماثلة في ايام الانتداب ، قد لجأوا الى اقامة معسكرات اعتقال ، كان واحد منها بالقرب من تل أبيب والآخر في الصحراء قرب غزة . (ومازال العرب واليهود على السواء يشيرون الى هذه المعسكرات بوصفها " معسكرات الاعتقال " ؛ فقد كانت الأحوال فيها مخيفة على ما يبدو) .

وقد لاقت فكرة قيام اليهود من بين الناس أجمعين باحياء " معسكرات الاعتقال " رفضا فسي مناقشات انفعالية جرت في البرلمان الاسرائيلي ؛ فلم يكن هناك بديل من حشد سجون اسرائيل والأراضي المحتلة بالمعتقلين . وفي الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ فاق عدد المحتجزين دون محاكمة . . . ٢ شخص . وفي أوائل ١٩٧٠ كان عددهم لا يزال ٩٢٣ شخصا .

ولكن المحاكم العسكرية لحقت بالأحداث ببطء ؛ وقد ادانت المحاكم العسكرية تدريجيا ، وتقريبا ، جميع العرب الذين اعتقلوا في عمليات الاعتقال الجديدة الكاسحة ، ومعظم الذين كانوا محتجزين في الآونة السابقة : ادانتهم في " جرائم ضد الأمن " تتراوح من العضوية في تنظيم غير مشروع وتوزيع المنشورات أو كتابات الشعارات على الجدران الى حيازة الأسلحة أو القيام بالتخريب أو القتل .

وبعد عشر سنوات من الاحتلال تحتجز اسرائيل ٣٧ معتقلا فقط دون محاكمة (وفقا لآخر رقم منشور) . ولكن حوالي ٦٠ في المائة من جميع السجناء الموجودين في السجن في اسرائيل أو المناطق المحتلة هم من العرب الذين حكم عليهم بجرائم ضد الأمن - ويبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ٣ من بين ٨٠٠ ٥ سجين .

وهكذا تستطيع اسرائيل ان تظهر لنفسها وللعالم انها ليس لديها سجناء سياسيون — بل ارهابيون محكوم عليهم فقط . وقد تساءل جاكوب دورون ، سفير اسرائيل لدى الأمم المتحدة ، في خطاب له في شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي قائلا : " وأى سوء في اجراء المحاكمات والحكم على الذين تثبت ادانتهم بعد ان يتخذ القانون مجراه الصحيح ؟ " . والاجابة هي : عندما تكون تلك الادانات العلنية قد تم التوصل اليها بواسطة التعذيب في الخفاء .

والمحاكم العسكرية هي نقطة الارتكاز في ادعاء اسرائيل بأنها تحكم الأراضي المحتلة وفقا لحكم القانون . فقد تحدثنا مع ستة محامين — اثنين من الاسرائيليين وأربعة من الفلسطينيين — ممن يمثلون بصفة منتظمة في هذه المحاكم للدفاع عن أولئك المتهمين بجرائم ضد الأمن . وأسماءهم ليست سرا ؛ فهم : فيليبسيا لانجر ، ولي تشيميل ، ووصفي مصري ، وانطون جاسر ، والياس خوري ، وفايز ابو رحمة . ورأيهم بالاجماع ان المحاكم العسكرية تتواطأ في استعمال مخابرات اسرائيل وهيئات الأمن بها للتعذيب وتتستر عليها عن علم . وهذا التواطؤ وهذا السكوت يتمان بصورة انيقة ، تكاد تكون منطقية . فأغلب أحكام الادانة في تلك المحاكم تستند الى اعترافات يدلي بها المتهمين . ولكن المحامين مقتنعون بأن اغلب تلك الاعترافات يتم انتزاعها عن طريق سوء المعاملة والتعذيب ؛ وترفض المحاكم هذه الدعوى دون استثناء تقريبا .

والمعتقد ان يقوم الجنود الاسرائيليون أو شرطة الحدود ، يرافقهم في الغالب رجل أو أكثر بالملابس المدنية ، باعتقال المشتبه فيه من ناحية الأمن في الأراضي المحتلة . ويشير أغلب الفلسطينيين الذين تحدثنا معهم الى الرجال ذوي الملابس المدنية بأنهم من المخابرات الاسرائيلية المسؤولة عن الأمن الداخلي في اسرائيل . (وفي الواقع ، اننا علمنا انهم ينتمون حقا على الأرجح الى المخابرات العسكرية الاسرائيلية) .

ويمكن ان يحتجز المشتبه فيه لمدة تصل الى ١٨ يوما قبل ان يمثل امام القاضي العسكري ، الذي يستطيع ان يصدر الأمر بمدة احتجاز اخرى تصل الى ستة اشهر . وفي هذا الوقت يجبر — استجواب المشتبه فيه . وعندما يقدم الى المحاكمة في النهاية — أى بعد مدة تصل الى سنة — تكون النية ، باستمرار تقريبا ، مسلحة بأقوال موقع عليها من المشتبه فيه ، يعترف فيها ببعض التهم على الأقل .

واسرائيل تقول ان جميع الاعترافات طوعية . غير ان المحامين الستة الذين تكلمنا معهم — لا يؤمنون بهذا القول . فقد قال وصفي مصري ، وهو محام من نابلس يبلغ من العمر ستين سنة ، كان احد كبار القضاة تحت الحكم الأردني : " في ٩٠ في المائة من القضايا التي دافعت فيها ، كان السجين يقول لي انه قد ضرب وعذب . ومن الصعب جدا بالطبع اثبات ذلك لأنهم ليس لديهم شهود يرونهم وهم يضربون . ولكنني على يقين من أن ذلك يحدث " .

وتتضم المحاكم العسكرية في العادة ثلاثة قضاة عسكريين — يشترط في واحد منهم فقط أن يكون مؤهلا ، من خلال عمله لمدة ست سنوات بالمحاماة ، لأن يصبح قاضيا مدنيا . وتستند اللوائح العسكرية التي يطبقونها ، بعض الشيء ، الى اللوائح التي وضعها البريطانيون في عام ١٩٤٥ — للمتصدى للارهاب اليهودي بصفة رئيسية .

ولكن اللعبة الحاسمة لا تجرى داخل المحاكم . فالمحاكم تسمح حقا للمحامي الدفاع بأن يطعن في شرعية الاعترافات . وعندما يحدث ذلك يجرى عقد " محاكمة صغيرة " (zuta بالعبرية) . وهذا هو ما يحدث : يقول المتهم للمحكمة انه قد أسبغت معاملته أو عذب . وان ذاك تقدم النيابة الشرطي أو ضابط الجيش الذي حصل منه على الاعتراف ، فيقول الضابط للمحكمة (تبصم) لأقوال لي تشيميل ، المحامية الناشئة المولودة في اسرائيل) : " لقد جلست مع المشتبه فيه ، وتناولنا القهوة معا ، وقدمت له السجائر وتحدث في حرية ، وكان كل شيء طبيعيا " . وهذا الضابط يقول الحق دائما تقريبا .

ولكن المفالطة هنا هي ان رجل الشرطة قد يكون حصل على اقوال المتهم ، ولكنه لم يجبر الاستجواب . فكثيرون من السجناء السابقين الذين قضا بسؤالهم قالوا انهم ، بعد ان يوافقوا على الادلاء بأقوال ، كانوا ينقلون من امام المستجوبين الى الشرطة ، تصحبهم مذكرة بالتهم التي يعترفون باقترافها . وعندئذ يؤلف الضابط الجديد الأقوال من اجل المحكمة .

وكان كثير من المشتبه فيهم يحاولون تغيير رأيهم بشأن الاعتراف . من ذلك أن شحادة شالوده ، من رام الله ، احتج بأنه لم يكن يستطيع قراءة ما يفترض انه اعترافه لأنه كان مكتوبا بالعبرية (وهذه شكوى عامة) ، مضيفا : " لقد غادر الضابط الغرفة وجاء رجالان يرتديان الملابس المدنية . فقلت لهما انني أريد ان اعرف على أي شيء سأوقع . فقالا لي : " ليس لدينا وقت لكل هذا " ، وأخذوا يضرباني ، فقلت لهما : " حسنا ، حسنا ، سأوقع " .

ويكاد يكون من المستحيل على المتهمين ان يقدموا مستجوبيهم الحقيقيين الى المحكمة لأنهم يستخدمون اسما عريية مثل " أبو سامي " و " أبو جميل " و " أبو داود " أو ألقابا مثل " جاكسي " أو " داني " أو " آري " . وحتى لو افلح المتهمون في ذلك فالنتيجة سواء . وقد قالت لنا لي تشيميل كيف استطاعت في النهاية ان تقدم الى المحاكمة مستنطقا كان قد وصفه موكلها ، " فما كان منه الا ان نظر الى المتهم وقال انه لم يره من قبل في حياته قط " .

والطعون الناجحة في صحة الاعترافات نادرة . فالمحامي وصفي مصري يحظى بالاعجاب الشديد من جانب المحامين الآخرين لأنه تمكن من اقناع المحاكم العسكرية برفض قبول الاعترافات في خمس قضايا - من بين مجموع قضايا يقدره " بالآلاف " . وقالت لي تشيميل انها " كادت تنجح مرة واحدة " .

وقد شرحت ذلك قائلة ان دورها الحقيقي كان المساومة ، ان كان احد موكلها هو الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من بين مجموعة من المتسللين الذين قتلوا جميعا بنيران احدى الدوريات الاسرائيلية . وقالت " لقد قال لي انه تعرض لتعذيب شديد جدا وانه يريد ان يحتج على ذلك امام المحكمة . وعرضت النيابة صفقة : فاذا لم اطعن في اعترافه فسيطالبون بحقوقه أقصاها ١٨ سنة . ونظرا لأنه كان من الممكن ان يحكم عليه بالسجن المؤبد ، فقد نصحته بالموافقة " .

وأخبرنا محام فلسطيني من غزة ، هو فايز ابو رحمة ، انه قرر الا يقبل الترافع في أية قضايا أخرى متعلقة بالأمن ، وقال : " قلت للاسرائيليين : لقد كفاني ما شهدت وقلت لهم ان الأخرى بهم ان يعودوا الى الاعتقال الصريح وان يضعوا حدا لهذه المهزلة " .

والسؤال ، إذن ، هو : ماذا يحدث في جلسات الاستجواب السرية تلك ؟

*

*

*

قصة غسان حرب

غسان حرب مفكر وصحفي فلسطيني في السابعة والثلاثين من عمره ، من رام الله في الضفة الغربية ، على بعد عشرة أميال شمال القدس . وفي ليلة ٢١ - ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٤ كان هو وزوجته في منزل ابيه هناك . وبعد منتصف الليل بقليل ايقظهم من نومهم ستة من الجنود الاسرائيليين ورجلان يرتديان الملابس المدنية . وقال احد المدنيين لحرب ان يرتدى ملبسه . وتسأل حرب قائلا " ما الحكاية ؟ "

وأجاب الرجل " ستعرف ذلك " . ثم كبلوا يدي حرب وعصبوا عينيه وزجوا به في مركبة أقلتته الى سجن رام الله .

أما ما حدث لغسان حرب خلال الشهرين اللذين أعقبا ذلك قد اثار بالفعل الاهتمام الدولي . وعند ما طرحت قضيته في الأمم المتحدة في العام الماضي سخر منها جاكوب دورون ، سفير اسرائيل هناك ، قائلا إنها " مثال لحكايات الوحشية التي تروجها عناصر معينة ضد الادارة الاسرائيلية " .

والذي كان يقصده هو ان حرب شيوعي . على ان الحق هو ان كلا الجانبين ، اسرائيل والذين يتهمونها ، قد حرفا قضية حرب عن حقيقتها ؛ وكان جزء من اسباب هذا التحريف ان الشاهد الرئيسي ، وهو حرب ذاته ، لم يكن حاضرا . فقد ظل حرب معتقلا دون محاكمة مدة سنتين ونصف السنة بعد زيارة نصف الليل تلك .

ولم يطلق سراحه ويرد الى منزله الا في ١٨ كانون الثاني / يناير من هذا العام . وبعد ذلك بقليل ، سجلنا لأول مرة روايته لما وقع له من تجارب . وقد أدهشنا ان نكتشف في " حرب " شاهدا ممتازا ، يتسم بالدقة وضبط النفس ويشكك حتى في انطباعاته ، ويحرص على ايجاد نقاط يمكن اثباتها . وهذه هي قصته في جوهرها :

لم يحدث له شيء طوال الخمسين يوما الأولى . فقد تعرض للكم والركل لدى وصوله الى السجن ، وكان ، وهو لا يزال معصوب العينين ، يسمع آخرين يعاملون ذات المعاملة . ولكن ، بعد ان امضى ثلاث ليال في زنزانة صغيرة مع ستة من السجناء الآخرين ، نقل الى حجرة أفسح تضام . ٤ رجلا . ومع مرور الأيام كان الآخرون ، الذين كان أغلبهم قد اعتقل في ذات الليلة التي اعتقل هو فيها ، يساقون الى التحقيق ؛ ثم يعودون بعد ستة أيام أو سبعة ، وأحيانا بعد ١٥ يوما ، " في

وعلى الفور بدأت أول عملية ضرب . يقول حرب : " لقد جلس فوق مائدة ، وكنت أجلس على مقعد طويل ، فبدأ يضربني لمدة ١٥ أو ٢٠ دقيقة ، يضربني بيده على وجهي " . (ومرة أخرى يحذر حرب من انه قد يكون مبالغا في تقدير الوقت) . وسأله سؤالاً واحداً فقط : " هل تريد أن تتكلم ؟ " وكرر حرب قوله انه ليس لديه ما يقول .

وفي نهاية تلك الجلسة الأولى سيق حرب ، وهو معصوب العينين بالكيس مرة أخرى ، الى مكان بعيد . ثم اطلقت يديه من الأغلال وجرى من " وزرته " وأعيد وثاق يديه خلف ظهره ، وزج به وهو عارى الجسم الا من الكيس الذى كان يغلف رأسه الى داخل مكان أحس بأنه مكان ضيق . وأغلق الباب . وبالرغم من وجود ثقيين للتنهوية في اعلى الكيس اخذ حرب يخشى ان يختنق ، واستطاع نزع الكيس عن رأسه بزلقه وهو يضغط على الحائط . فوجد نفسه في زنزانة صغيرة جدا ليس فيها نوافذ ، ولا يأتيها الضوء الا من خلال فتحة أسفل الباب .

قال حرب : " كانت حقا مجرد خزانة ثياب " . وهو يعتقد ان مساحتها ٦٠ سنتيمترا مربعا (٢ قدم مربع) ولا يزيد ارتفاعها على ١٥٠ سنتيمترا (٥ أقدام) . وقال : " ان طولي ١٧٨ سنتيمترا فلم استطع الوقوف فيها " . كما لم يكن من الممكن الجلوس فيها .

لكن أغرب سمة فيها كانت الأرضية . فقد كانت من الاسمنت ، وكان بها على مسافات قريبة ولكن غير منتظمة مجموعة من النتوءات الحجرية . " وكانت هذه النتوءات حادة ولها رؤوس مرهفة . وربما كان ارتفاعها سنتيمترا ونصف السنتيمتر او سنتيمترين . ولم يكن باستطاعتي الوقوف عليها بصورة عادية . كان يمكنني ان اقف عليها ولكن بمشقة وألم ، فكنت ارفع ساقا وأضع الاخرى ثم ارفع تلك الساق عندما تكل وأضع الاخرى وهكذا " .

ويعتقد حرب انه قضى ثلاث ساعات أو أربعاً في " خزانة الثياب " في عهده بها لأول مرة - ولو انه يحذر من ان هذا قد يكون مبالغا في تقديره . ولكن اخراجه من هذا المكان لم يأتيه بالراحة .

فتح الباب . واطلق جندي يدي حرب من الأغلال كيما يستطيع ارتداء ملابسه ، ثم أوثق يديه الى الأمام . ونذرا الى ان حرب كان قد نزع غطاء رأسه فقد صفع على وجهه وعصيت عينيه مرة أخرى ، ولكن هذه المرة " بما يشبه النظارة : نظارة من القماش مصنوعة من مادة سوداء " . ثم وضع الكيس فوق هذه النظارة . واقتيد حرب الى ما يعتقد انه فناء مفتوح ، ليلقى مزيدا من العلاج .

" كان هناك ثلاثة أو أربعة منهم . قدرت ذلك من اصواتهم . وكانوا يضربونني ثم يقولون : "والآن اركع على يدك وركبتك " . " وكان هناك حصص صغيرة في أرض الفناء وكان يسبب ألما شديدا عند الزحف عليه " (وكان ذلك مؤلما بصفة خاصة بالنسبة لحرب ، ان كان به تشويشات عذامية ناتئة من ركبتيه) .

" واستمر ذلك ربما قرابة الساعة . كنت ازحف على الأرض وهو يركلونني ويضربونني . وبينما كنت ازحف كانوا يمتطونني ويجلسون على ظهري كالحصان " .

وعندما أحضر حرب أخيرا الى مستنطقه مرة أخرى قال الرجل : " أنظر الآن الى حالتك " .
ثم لكم حرب مارا بينما كان هو ومستنطق آخر يوجهان اليه الأسئلة .

" قال : ' هل تعرف فلانا ، وفلانا . . . ' وهما يذكرون بعض الأسماء . وقلت : لا . . .
فقال احدهما انني متهم بجرائم عسكرية فقلت لهم ، " كلا ، كلا " . فقال : " نحن نعرف أنك ناشط
في هذا الميدان " . فقلت " حسنا ، اذا كنتم تعلمون انني من الناشطين فأروني دليلا على ذلك .
انني اعلم ان ذلك غير صحيح ، فاذا كان لديكم دليل فهاتوه " . فقال : ' نحن نعرف ، نحن
نعرف ' ثم واصل ضربه لي " .

ذلك كان اليوم الأول . وفيما بعد ، وفقا لرواية حرب ، حيس في زنزانة ، وسمح له بالنوم .
وفي الصباح ، بدأ الروتين مرة أخرى ، ثم بصورة متكررة دون تنويع تقريبا طوال الأيام الأربعة التالية :
من " الخزانة " الى الفناء ، الى الاستنطاق ، الى الزنزانة ولكن ليس للمراحة دائما . وكان هذا
الروتين يمكن ان يبدأ في أى وقت ، نهارا أو ليلا .

وفي بعض الأحيان كان حرب يجرد من ملابسه اثناء عطيات الضرب في الفناء . يقول " كانوا
يأخذونني الى الخارج ، وينزعون ملابسي ، وكان هناك اربعة او خمسة رجال ، يركلني احدهم تارة
ويتلقاني الآخر فيدفع بي الى الأول - مثل الكرة ، ركلا في كلا الاتجاهين . وبعد ذلك يجعلونني
ازحف وانا لا ازال بدون ملابس طبعاً . فيجلس احدهم فوق ظهري وهم يضحكون " .

وفي مناسبة أخرى ، ارغم حرب على الزحف على نحو مستغرب ، داخل حظيرة كلب تفل مساحتها
عن قدمين مربعين . ولم يكن الكلب في داخلها ، ولكن حربا كان يسمعه ينبج قريبا منه .

كذلك كان حرب يسمع اصوات السجناء الآخرين . يقول " في احدى المناسبات في الأيام
الأولى ، اخذوني الى " الخزانة " ليلا . . ربما في الساعة التاسعة او الثانية عشرة . ثم اخذت الى
الخارج وسمعت بعض الاصوات ، وصرخات الم و بكاء وضراعة . ' آه يا رأسي ' ، ' آه يا معدتي ' ،
' انكم تقتلونني ' . " وطبعاً لم اتمكن من رؤية الذين كانوا يئنون من الألم ولكنني سمعت اصواتهم " .

وبالتأكيد كان المركز فيما يبدو مزدوا بعدد من الافراد يستلج معالجة اكثر من نزيل واحد .
ففي الفترة ما بين ١٢ - ١٦ حزيران / يونيه - وهي الأيام الخمسة التي تخللها الاستجواب المكثف -
كان حرب يستنطق من قبل ستة أو سبعة رجال مختلفين ، جميعهم يرتدون الملابس المدنية . ولم
يكن " السورى " بينهم دائما . كما لم يكن العنف يستخدم دائما - ولو انه عندما كان يستخدم فانه
يكون شديدا . وفي نقطة ما - يقول حرب - كانوا يضربون قدميه بالعصا .

غير انه بعد هذه الأيام الخمسة خفت قسوة المعاملة . فقد واصلوا استنطاقه لمدة ١٢ يوما
أخرى ، ولكن الجلسات اصبحت اقل صرامة واكثر استطرادا ، وراحوه من " الخزانة " ومن الفناء .
يقول حرب " لا أدري ما اذا كنت قد اقنعتهم بأنني لم اكن على اية علاقة بالتهمة العسكرية أم لا " .

وفي يوم ، يقدر حرب انه كان يوم ٢٨ حزيران / يونيه ، سيق وهو لا يزال معصوب العينين ، من
المركز الى سجن " ياغور " خارج حيفا ، في شمال اسرائيل . وذهب معه خمسة او ستة من السجناء .
وفي سجن ' ياغور ' بدأ حرب فترة الاحتجاز التي اطلق سراحه منها في كانون الثاني / يناير هذا
العام .

اذ من الواضح من روايات المعتقلين ان مركز الاستجواب الجديد الغامض الذي يدعى به العسكريون قد بدأ عمله بعد حرب عام ١٩٦٧ . ثم مرت حوالي ثلاثة اعوام اخرى قبل تجديد مبانيه التي كانت متداعية اولاً ، كما لو لم تكن مستعملة لوقت ما . (وشهد هذه العملية ، بعض المعتقلين ، الذين اخذوا الى هناك على فترات . ويأتي اكثر التأكيدات شقة بأنهم كانوا في صرند من هؤلاء النزلاء الاوائل . الا انه يبدو ان كلا من هؤلاء لم يعرف ذلك ، بدوره ، الا من النزلاء الذين سبق ان كانوا موجودين هناك . ولم يدع الا واحد فقط انه شاهد علامة كتبت عليها عبارة " سجن صرند " ، ونعتقد ان هذا غير محتمل .

وفي هذه الاعوام الاولى ، لم يكن عصب العيينين يجري بهذه الشدة ، وتمكن عدد قليل من المعتقلين من القاء بعض النظرات السريعة على ما يحيط بهم . ويذكر احدهم انه شاهد شجرة كافور بوكاليتوس . ولكن بعد عام ١٩٧٠ ، حجب عصب العيينين والعزلة المستمران حتى هذه التفاصيل المتناشرة .

الا انه ظل بإمكان المعتقلين بطبيعة الحال ، ان يسمعوا صوت الطائرات المحلقة ان يتحدث عنها عدد كبير منهم . وتقع صرند تحت مرجوى على مسافة خمسة اميال من مطار اللد . ولكن بينما تحدث البعض عن طائرات ثقيلة تحلق على ارتفاع منخفض - مما يشير الى وجود مطار قريب - قال آخرون انها كانت مرتفعة . (وما ان شهادة القائلين بأن الطائرات كانت مرتفعة هي اقلها رجماً بالخيال ، فهي على ما يبدو مرجحة) .

وقد تمكن الاسرائيليون ، في الواقع ، من عزل هؤلاء الاشخاص قيد الاستجواب عزلاً كاملاً منذ فترة ١٩٧٠-١٩٧١ ، لدرجة ان الدليل الوحيد على ان المركز لم ينقل الى مكان جديد يأتي من سجينين كانا هناك قبل وبعد هذه الفترة ، ولذا فهما على شقة من انهما كانا في المكان نفسه في كلتي المراتين .

ولكننا عندما حاولنا مقارنة هذه التفاصيل الطبوغرافية الاولى المبكرة بالتفاصيل التي ذكرها حرب والآخرون المعتقلون في عام ١٩٧٤ ، لم نتمكن البت فيما اذا كانت تتعلق بالمكان نفسه . ولم يكن حرب او زملاؤه على استعداد للتأكيد بأنهم كانوا في صرند .

وذكر حرب " أن اشخاصاً آخرين قالوا ان المكان هو صرند " ، وقال " ولكنني لا ادرى " . " ولما كان الجو حاراً جداً هناك ، فان حرب يميل الى الاعتقاد بأنه كان في " الجزء الجنوبي من اسرائيل " . (ولكنه كان يعيش في التلال الباردة ، بينما كل السهل الساحلي الاسرائيلي حار في حزيران /يونيه) .

ويتفق حسني حداد مع حرب . ان قال " انني سائق واعرف الطرق " ؛ وهو يعتقد ان عربة الجيب ، اثناء الرحلة من منزله في بيت لحم ، قد استدارت جنوباً قبل ان تصل الى صرند . قال حداد ايضاً انه حدث قرب انتهاء اقامته بالمركز أن انزلق المصراع خارج نافذة زنزنته .

وقال انه رأى اولا حركة مرور سريعة على طريق رئيسي على مسافة حوالي ١٥ ياردة . وهذه هي تقريبا المسافة من الطريق الى المباني التي يمكن رؤيتها في صرند . ولكن يعتقد حداد ان نسبة عالية من العربات التي رآها كانت تحمل لوحات ذات لون رمادي فاتح ، وهذا دليل على انها مسجلة بغزة . ولذا فانه يعتقد ان المركز كان في مكان ما بالقرب من قطاع غزة .

✱

✱

✱

القيود على الصليب الاحمر

تستشهد اسرائيل عادة باللجنة الدولية للصليب الاحمر دافعا عن نفسها . فعلى سبيل المثال ، قال السفير د ورون بالا ام المتحدة في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، : " في اعقاب سجن كل سجين لأسباب تتعلق بالا من ، ترسل التفاصيل المتعلقة به الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر " . وقال ان هذه الفئة من السجناء " تتمتع فوق هذا ببعض الامتيازات الاضافية ، مثل زيارات من ممثلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر ويوسعهم ، في هذه المناسبات ، التحدث مع كل سجين بدون وجود شهود " .

وقد اغفل السفير د ورون ذكر نقطتين هامتين . فقد تمكن الصليب الاحمر حقيقة من زيارة السجناء في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٨ . (وتنكر اسرائيل ان تكون اتفاقية جنيف منطبقة ، ولذا فانها لا تعترف للصليب الاحمر بحقوق هناك ؛ ولكنها تسمح له بالدخول) . الا ان الاسرائيليين ، طوال هذه الاعوام التسع ، قد منعوا الصليب الاحمر باستمرار من رؤية المسجونين الذين هم قيد الاستجواب . لم يذكر د ورون كذلك ما نعرف من مصادر لا يمكن الطعن فيها : انه امر صحيح ، وهو انه عند ما كان مشلوا بالصليب الاحمر ، على امتداد الاعوام التسعة الماضية ، يتصلون بالمسجونين في السجناء ، كانوا يسمعون الرواية تلو الرواية عن سوء المعاملة والتعذيب . وقد سجل الصليب الاحمر ، عدة مئات من المذكرات التي لفت فيها نظر الحكومة الاسرائيلية الى ذلك .

وقد ظفرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، بطبيعة الحال ، على حقها في العمل بالوعود الذي قطعته للحكومات بأن تلتزم الصمت . ويعهد مندوبوها ، وجميعهم سويسريون ، بالألا يتحدثوا ابدا عن عملهم . الا اننا علمنا من مصادر لا يرقى اليها الشك بالمشاكل التي يواجهها الصليب الاحمر في الاراضي المحتلة .

فلا يخطر الصليب الاحمر بالا اعتقالات فور حدوثها . وغالبا ما يكون عائلات او محاموا المسجونين هم الذين يتصلون بالصليب الاحمر - وهم انفسهم لا يعرفون عادة مكان وجود المسجونين فيحاول الصليب الاحمر - وهم انفسهم لا يعرفون عادة مكان وجود المسجونين فيحاول الصليب الاحمر تقصي

اشرعهم ، ويصل الى المعتقلين بأسرع ما يمكن - ولا سيما ان كانت توجد شمة اساس للارتياح بوجود - سوء معاملة . ولكن المندوبين يواجهون ثلاث عقبات .

فلا يحتاج لهم الوصول الى مراكز الشرطة او المعسكرات العسكرية ، وكل ما يحتاج لهم هو الوصول الى السجون ، وحتى هذه فان الوصول اليها ليس بغير قيود . ان توجد في الاراضي المحتلة مجموعات من الزنزانة الملحقة بالسجون ، التي لا يمكن للصليب الاحمر رؤيتها . ويقع بعضها خارج السجن نفسه ، ويكون ملحقا بمكتب الحاكم العسكري المحلي . ولكن توجد داخل سجن نابلس مثلا زنزانة خاصة - معروفة هناك باسم " الزنزانة الممنوعة " - تقع الى الجانب الجنوبي ، بالقرب من زنزانة الحبس الانفرادي .

وتبقى هذه الزنزانة تحت سيطرة دوائر الامن ، وليس للصليب الاحمر سبيل للوصول اليها . كما لم يتمكن الصليب الاحمر اثناء الاعوام الثمانية الاولى من الاحتلال من زيارة اي من المساجين في معسكر الاعتقال والاستجواب المعروف باسم المجمع الروسي في القدس . ولا يسمح له بالوصول الى معسكر الاستجواب السري الذي كان هرب معتقلا فيه .

وبالاضافة الى ذلك ، يقدم الصليب الاحمر الى سلطات السجن ، قبل زيارة السجن بثمانية واربعين ساعة ، قائمة بالمسجونين الذين يود رؤيتهم بصفة خاصة . ويحدث احيانا ان يقال للمندوبين عند وصولهم ان السجن المعني قد نقل لتوه الى سجن آخر . ويضيف المندوبون الذين يزورون ذلك السجن فورا اسم الرجل الى قائمتهم . فاذا ما قيل لهم بدورهم ان المسجون قد نقل مرة ثانية - وهي عملية وصفت بانها " اللعب بالعاب الورق " - فان قلقهم يتزايد حتما .

ولذا لا يمكن للصليب الاحمر الوصول الى المسجونين الا بعد بحث ، ونادرا ، اذا ما حدث هذا ، قبل انتهاء الاستجواب . وقد اخبر عدة شهود كيف حياهم مندوبو الصليب الاحمر عند مقابلتهم في النهاية . وادعى احدهم ان احد المندوبين قال له " لقد كنت ابحت عنك في كل مكان " . ويبدو ان مندوبا آخر قال لاحد المسجونين " الآن وقد وجدتك فستكون آمنا " .

اما كم مرة يسمع فيها الصليب الاحمر بعد ذلك ادعاءات بسوء المعاملة ؟ بطبيعة الحال لا يجيب الصليب الاحمر على هذا السؤال ؛ ولكن انطباعنا هو انه بالرغم من ان الضرب يذكر عادة ، فان نصف المسجونين او اقل يدعون بوجود صور اخرى اكثر تعقدا من سوء المعاملة . ولا يقرر جميع هؤلاء المسجونين رفع شكاوى رسمية . وحتى عندما تقدم شكاوى رسمية فان الصليب الاحمر يحيلها ، بدون تعليق ، الى السلطات الاسرائيلية - ونادرا ما يعلم الصليب الاحمر بصورة رسمية ما اذا تم اتخاذ اي اجراء نتيجة لذلك - او حتى ما اذا اجري اي تحقيق في الشكاوى . وقد يلاحظ المندوبون على امتداد فترة ستة شهور - تناقض الشكاوى بشأن شكل معين من المعاملة ؛ او قد يكتشفون ان مستجوبا معيناً قد نقل . وهذا كل ما يحدث .

ولم يحدث ان اقنع الصليب الاحمر الاسرائيليين بالسماح لمندوبيه برؤية بعض هؤلاء المسجونين

قيد التحقيق الا لمدة خمسة شهور ، خلال صيف عام ١٩٦٩ ، اقتصر ذلك على السجنون وحدهما ، ولم يسمح لهم بزيارة المعسكرات العسكرية او مراكز الشرطة . ولكن السلطات العسكرية غيرت رأيها بعد ذلك . وافادت اللجنة الدولية للصليب الاحمر فيما بعد قائلة : " بالرغم من ان مندوبينا يعتقدون انه قد حدث شيء من التحسن في ظروف الاستجواب ، فان اللجنة الدولية للصليب الاحمر ترى ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية الآن بشأن زيارة المسجونين لم تعد تسمح لها بأن تتأكد من عدم استخدام طرق الاستجواب التي لا تتفق مع القانون الانساني ."

لقد حدث هذا في ايلول /سبتمبر ١٩٧٠ . وبعد مرور ستة اعوام على ذلك ، وفي اعقاب نشر تقارير في الصحف الاسرائيلية تفيد بأن الصليب الاحمر راى عن الظروف ، اصدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بياناً اخر من بياناتها العامة النادرة . (ويقول الصليب الاحمر انه لا يفعل هذا الا عندما يرى ان سياسته بالتزام الصمت تستغل او يساء استخدامها) . وفي ٢ كانون الثاني /يناير من هذا العام ، قال الصليب الاحمر ان " شمة عددا من المشاكل التي اثارها اللجنة الدولية للصليب الاحمر بصفة منتظمة والتي لم تحل " . وأشارت الى انها مازالت ممنوعة من زيارة " هؤلاء الذين هم قيد الاستجواب " .

*

* *

تأكيد السلطة

ليس الاستجواب ، بطبيعة الحال ، الا احدى غايات سوء المعاملة او التعذيب . وقد يردع سوء المعاملة السكان المتمردين . الا انه لا بد لتحقيق ذلك ، من اظهار شيء من الانفتاح - تأكيد شبه علني للسلطة . وهذا هو احد التفسيرات الممكنة لما يحدث في المجمع الروسي في القدس .

ويستمد المجمع الروسي ، الذي يمتد على عدة افدنة في قلب القدس شمال المدينة القديمة ، اسمه من استخدامه الاصلي كمستشفى للحجاج الارثوذكس . ويوجد اليوم داخل جدران سجن ، ومستودع لتصليح مركبات الشرطة ، ومضخات نفط وصفين من الشكنات المؤلفة من طابق واحد .

وجزء كبير من المجمع مفتوح للجمهور : ففي الشكنة رقم ٢ يجري اصدار رخص قيادة السيارات وطلبات الهوية . والشكنات رقم ٤ و ٦ و ٨ تضم دوائر الامن المدنية الاسرائيلية لمدينة القدس ، بما في ذلك - في الشكنة رقم ٤ - القسم المعروف باسم ميوتيم ، وهو ادارة الاقليات . ورئيس القسم يهودى عراقي اسمه نعيم شابو .

وبخلاف بقية الاراضي المحتلة ، فلم تكثف اسرائيل باحتلال القدس الشرقية فقط ، وانما ضمتها اليها فعلا - ومعها مواطنوها العرب غير الراغبين في ذلك ، وعددهم ٩٠٠٠٠ ومهمة دائرة ميوتيم هي مواجهة " العناصر المخربة " منهم .

قيّد التحقيق إلا لمدة خمسة شهور ، خلال صيف عام ١٩٦٩ ، اقتصر ذلك على السجن وحدهما ، ولم يسمح لهم بزيارة المعسكرات العسكرية أو مراكز الشرطة . ولكن السلطات العسكرية غيرت رأيها بعد ذلك . وافادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما بعد قائلة : " بالرغم من ان مندوبينا يعتقدون انه قد حدث شيء من التحسن في ظروف الاستجواب ، فان اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترى ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية الآن بشأن زيارة المسجونين لم تعد تسمح لها بأن تتأكد من عدم استخدام طرق الاستجواب التي لا تتفق مع القانون الانساني . "

لقد حدث هذا في ايلول /سبتمبر ١٩٧٠ . وبعد مرور ستة اعوام على ذلك ، وفي اعقاب نشر تقارير في الصحف الاسرائيلية تفيد بأن الصليب الأحمر راى عن الظروف ، اصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بياناً اخر من بياناتها العامة النادرة . (ويقول الصليب الأحمر انه لا يفعل هذا الا عندما يرى ان سياسته بالتزام الصمت تستغل او يساء استخدامها) . وفي ٢ كانون الثاني /يناير من هذا العام ، قال الصليب الأحمر ان " شمة عددا من المشاكل التي اشارتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة منتظمة والتي لم تحل " . وأشارت الى انها مازالت ممنوعة من زيارة هؤلاء الذين هم قيد الاستجواب " .

✱

✱ ✱

تأكيد السلطة

ليس الاستجواب ، بطبيعة الحال ، الا احدى غايات سوء المعاملة او التعذيب . وقد يردع سوء المعاملة السكان المتمردين . الا انه لا بد لتحقيق ذلك ، من اظهار شيء من الانفتاح - تأكيد شبه علني للسلطة . وهذا هو احد التفسيرات الممكنة لما يحدث في المجمع الروسي في القدس .

ويستمد المجمع الروسي ، الذي يمتد على عدة افدنة في قلب القدس شمال المدينة القديمة ، اسمه من استخدامه الاصلي كمستشفى للحجاج الارثوذكس . ويوجد اليوم داخل جدران سجن ، ومستودع لتصليح مركبات الشرطة ، ومضخات نفط وصفين من الشكنات المؤلفة من طابق واحد .

وجزء كبير من المجمع مفتوح للجمهور : ففي الشكنة رقم ٢ يجري اصدار رخص قيادة السيارات وطلبات الهوية . والشكنات رقم ٤ و ٦ و ٨ تضم دوائر الامن المدنية الاسرائيلية لمدينة القدس ، بما في ذلك - في الشكنة رقم ٤ - القسم المعروف باسم ميوتسم ، وهو ادارة اقلية . ورئيس القسم يهودى عراقي اسمه نعيم شابو .

وبخلاف بقية الاراضي المحتلة ، فلم تكثف اسرائيل باحتلال القدس الشرقية فقط ، وانما ضمتها اليها فعلا - ومعها مواطنوها العرب غير الراغبين في ذلك ، وعددهم ٩٠٠٠٠ ومهمة دائرة ميوتسم هي مواجهة " العناصر المخربة " منهم .

ففي ١٥ كانون الاول / ديسمبر الماضي ، بعد الساعة الثالثة ظهرا بيضعة دقائق ، دخلت هدفا ساريد الى الشكنة رقم ٤ ؛ وهي سكرتيرة المحامية الاسرائيلية المولد ليا تسيميل ، التي اتخذت هدفا ساريد الترتيبات اللازمة لمقابلتها هناك . تقول هدفا " وبحثت عن سكرتيرة في مكتب الاستقبال ، ولكن لم اجد احدا هناك . ثم سمعت صيحة - اعتقد انها " حالا " . وكان باب احد المكاتب الواقعة في الممر على بعد مسافة قليلة نصف مفتوح ، فنظرت الى الداخل .

فرأيت بعض الرجال - خمسة او ستة او سبعة - يحيطون بشخص عرفته باعتباره احدا زبائنا . وكانوا جميعا يتحدثون اليه في وقت واحد . وبينما هم يصيحون به ، رفع احداهم - رجل ذو شعر رمادي - رجله وركل زبوننا في عضوه التناسلي . فصرخ الزبون وانطوى على نفسه وامسك بعضوه التناسلي وهو يصيح .

واخذت اصيح بالرجال . فقدوا ودفعوني بعيدا واغلقوا الباب خلفهم . ورأيت الرجل ذا الشعر الرمادي وصحت به : " لقد رأيتك ترفس هذا الولد . ما هو رقمك ؟ هذا غير قانوني " . فقال : " .. انا رئيس هذه الادارة ، واسمي هو نعيم شابو . ماذا تريد من هنا ؟ " ودفعوا بها خارجا .

وليست هدفا ساريد الشخص الوحيد الذي يدعي انه شهد حوادث العنف في المجمع الروسي . ان يتذكر احد العاملين الامريكيين في المجال الخيري ، الذي تقوده اعماله احيانا الى هناك ، انه رأى ، في العام الماضي ، رجلا في حالة ذهول واضحة ، يؤتى به من الشكنة رقم ٤ ويقتاد في الهواء الطلق لعدة دقائق ثم يعاد ثانيا الى الداخل . وفي زيارة اخرى ، رأى رجلا يقتاد عبر المجمع وهو ينزف من انفه وفمه .

وكان زبون ليا تسيميل الذي تقول هدفا ساريد انها رآته يرفض ، فتى يدعى محمود المغربي ، في سن السادسة عشرة ، وكان قد اعتقل عدة مرات ، ومن الواضح انه يعتبر مثيرا للمتاعب . وقد روى لنا المغربي بالتفصيل كيف كان يضرب في الجلسة التي قطعها هدفا ساريد . ويؤيد روايته جزئيا مسجون آخر ، وان كان ادعاء المغربي الآخر بتعذيبه بالصدمة الكهربائية مازال بدون تأكيد .

والمغربي هو واحد من اربعة وعشرين فلسطينيا قابلناهم ممن استجوبوا في المجمع الروسي - " مسكوبيا " كما يسميه العرب . وقال اثنان وعشرون منهم انهم تعرضوا لسوء المعاملة او لما هو اسوأ .

والادعاءات المتصلة بالمجمع الروسي ، شأنها في ذلك شأن الادعاءات التي تتعلق بسجون رام الله والخليل او مركز الاستجواب السري ، تذكر بالتحديد ، على نحو متسق مجموعة من الانتهاكات التي يختص بها هذا المكان بصفة عامة . ففي المجمع الروسي تتركز الانتهاكات على الاعتداء الجنسي .

فقد قال تسعة ممن قابلناهم ان اعضاءهم التناسلية قد ضربت او مضطربت او لويت . وقالوا جميعا ان هذا كان يحدث في الغالب من الورا ، بينما هم واقفون عراة منفرجي الساقين ، فسي مواجهة الحائط .

وما هو غير عادي في الامر هو ان دائرة ميوتم لا تبذل الا القليل من الجهد الواضح للعمل على الاقل على اخفاء هذه الاعتداءات الاكثر شيوعا . بل يبدو ، في الحقيقة ، ان هذه الدائرة تخالي في التحذير لتبرهن على سلطتها على القدس الشرقية . فبينما ان اغلب الذين يقعون في ايدي هذه الدائرة يعتقلون في غارات ليلية ، فان كثيرين ، مثلا ، يستدعون بمجرد رسالة شكلية تطلب اليهم المشول لاجراء مقابلة ، ولكن سمعة ميوتم بين الفلسطينيين سيئة لدرجة ان من يتلقى هذه الرسالة يتوقع آليا ، ما هو اسوأ .

ومع ذلك فان اغلب الذين يستدعون بهذه الطريقة يسلمون بانه لا جدوى لمحاولة الهرب ، ولذا فهم يذهبون كما تطلب اليهم ، وغالبا ما يختفون فورا بالاعتقال ، دون اخطار عائلاتهم .

بعبارة اخرى ، فان تجربة المغربي هي ، على ما يبدو ، نموذج حسن لما علمت دائرة ميوتم " مشيرى المتاعب " ان يتوقعوه . ولكن المجمع العسكري ، شأنه في ذلك شأن " قصر النهاية " يضغط بوضائف الاستجواب والاعتراف ايضا . ان ما يحدث هناك للذين يرتاب في انهم يعرفون شيئا ، او يرتاب في اشتراكهم في جرائم اكثر خطورة ، اقصى بكثير .

الا اننا كثيرا ما اضطررنا ، في تقييم هذه الادعاءات ، الى ان نقدر من المقابلة الاولى ما تطلق عليه منظمة العفو الدولية تعبير " مؤشوقية ودوافع " الشهود . فالشهادة التي ادلى بها جوزيف عوده مثلا رهيبية ، وان لم تكن فريدة على الاطلاق . وهي تتفق مع النمط الذي يبدو من الشهادات الاخرى ؛ وشمة دلائل تؤيدها . ولكن المظهر الذي يترك اعظم الانطباع هو الطريقة التي قدم بها عوده شهادته .

وترجع ادعاءات عوده الى عام ١٩٦٩ عندما صدر حكمان بالسجن مدى الحياة على ابنته الرسمية ، التي كان عمرها حينئذ ٢١ عاما ، لجرائم ارهابية تضمنت وضع قنبلتين قتلتا ١٤ شخصا .

ويقول عوده ان الساعة كانت حوالي الواحدة من صباح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٩ عند ما اقتحم الجنود الاسرائيليون منزله ، في رام الله حينئذ ، واعتقلوه وناتته الثلاث - احدهما عمرها ٢٣ ، والثانية عمرها ١٧ ، ورسمية . واخذوهم الى المجمع الروسي . وثبتت الشهادة التي ادلى بها ما جاء في احكام السجن التي صدرت فيما بعد : ان الاسرائيليين كانوا ، في الحقيقة منذ البداية ، مهتمين برسمية . فقد ذكر عوده في روايته ان المستجوبين قد رتبوا ، اثناء مدة العشرين يوما التي قضاهما بالمجمع ، سلسلة من المواجهات بين افراد العائلة ، كان الهدف منها ، على ما يبدو ، الضغط عليهم .

وقال انه قد القي ذات مرة في حجرة بينما كانت رسمية تضرب بالقرب منه : " وعند ما رجعوها بي . . . لم تكن رسمية تستطيع الوقوف على قدميها . وكانت ترقد على الارض وملابسها مبقعة بالدماء . وكان وجهها ازرق ، واحد عينيها سوداء . ثم اخذها جنديان ، وفي تلك اللحظة بدأت ابكي واصرخ ، فعضبوا عيني واظن انها ، عندئذ ، قد اخذت بعيدا " .

- ٣٦ -

بقولها انها ستسمح للسيدة لانجر وحدها بالاطلاع على نسخة من المحاكمة - وبشرط أن توافق على ألا تستنسخها أو تكتب شيئا عنها . ورفضت السيدة لانجر ذلك . وما زالت المعركة للاطلاع على سجل هذا " الاعتراف الصريح " ، بالذات مستمرة .
وما زالت الادعاءات أيضا مستمرة .

*

*

*

افتتاحية صحيفة " سانداى تايمز " -
في عددها الصادر في ١٩ حزيران / يونية ١٩٧٧

اسرائيل والتعذيب : حالة تبحث على القلق

كرست عدة صفحات من هذا العدد من صحيفة سانداى تايمز لنشر نتائج تحرياتنا فيما يدعونه من سوء معاملة السلطات الاسرائيلية للعرب في الأراضي المحتلة في اسرائيل . وتقتضي تغطية مثل هذا الموضوع تفسيراً خاصاً . فقراءتها ليست ممتعة ؛ وهذا أمر لا يمكن تجنبه نظراً لطابع الموضوع . وهي طويلة ؛ وهذا لا مفر منه اذا ما كان لنا أن نعرض الادلة على الوجه المناسب وألا نكتفي بمجرد نشر التأكيدات والانكارات .

والفرض هو أن نقدم للقارئ المواد التي بنينا عليها حكمنا بأن اسرائيل كانت تمّوه سوء معاملتها للمسجونين العرب وتعذيبها لهم قبل مشولهم للمحاكمة . ولقد اكتفينا ، في هذه الظروف ، بنشر الحد الأدنى اللازم لهذا الفرض . ولدينا في صورة نسخ لمقابلات مباشرة عشرة أضعاف هذا الحجم من الشهادات التي تتفاوت في درجة معقوليتها .

والموضوع يستحق ، في رأينا ، مثل هذه المعالجة المكثفة ، لان احترام حقوق الانسان ينبغي أن يكون كلاً لا يتجزأ ، ولان اسرائيل تحتل مكاناً خاصاً في عالمنا . فاسرائيل نفسها قد اعتبرت ، دائماً العدالة وحكم القانون ، وحسن معاملة العرب مسألة أساسية في ما تدّعيه من حقها في أن تكون أمة . ولقد اقيمت هي على أساس المشالية اثر الاضطهاد ، وهذا هو احد العوائق العاطفية : فالقليل من الناس على استعداد للاعتقاد بأن الاسرائيليين ، وهم اعضاء في مجتمع قديم كان لقرون ضحية للاضطهاد ، قادرون على اضطهاد الآخرين . وثمة سبب أقوى ، عندما تصدر الادعاءات وتستمر - وقد ازدادت في العام الماضي - لأن تؤخذ جدية وتدرس بالتفصيل .

وستضع صحيفة سانداى تايمز الادلة المفصلة التي جمعتها تحت تصرف اي هيئة دولية للتحقيق مشكّلة كما ينبغي - ولا تصلح لهذا الفرض هذه الهيئة المدعاة للهرز ، المسمّاة بلجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان . ولكن بطبيعة الحال ستكون أفضل وضع حد للممارسات التي نصفها . وتعترف السلطات الاسرائيلية اننا ننشر هذا التحقيق ، ولكننا لم نقدم لها التفاصيل

لثلاثة أسباب . أولها ان الجزء الأكبر من الادعاءات معروف لدى السلطات و/أو المحاكم الاسرائيلية التي رفضتها في ظررف نراها غير مقنعة ، ونورد في التقرير الأسباب التي دعنا الى عدم الاقتناع بها . وثانيها هو انه بالرغم من أن عددًا من العرب قد وافقوا على ذكر اسمائهم ، فان الآخرين الذين يمسهم الأمر لم يوافقوا على الكشف عن هويتهم الا لمحكمة دولية ؛ بل ان بضعة من الآخرين خانوا حتى من ذلك .

وثالثا ، بصراحة ، اننا لسنا على استعداد لقبول مجرد تأكيدات جديدة بأنه لا يوجد أى أساس من الصحة في أى منها . فقد قاومت اسرائيل بنجاح ، لاعوام ، التحقيقات الخارجية في هذه المسائل ، ولا سيما في الادعاءات بحدوث تعذيب . وقد ساعدها على هذا أن كثيرا من القائمين بالتحريات منازون انحيازًا واضحًا — مثل لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان التي تهاجم اسرائيل وجنوب افريقيا مرارا وتكرارا ، ولكنها تصمت لدرجة مذهلة فيما يتعلق بأوغندا .

وبرغم أن هذا لا يدل الا على انحياز اللجنة ، فهو لا يعني بالضرورة ان كل ما استمعت اليه من شهادات باطل . فكثيرا ما يشكو الاسرائيليون ، عن حق ، من وجود معيار مزدوج يعمل ضدهم في الشؤون الدولية . وفي بعض الحالات ومنها هذه الحالة ، يعمل المعيار لصالحهم . فالهيئات الدولية المستعدة لنشر الادعاءات المتعلقة بسوء معاملة المسجونين المشاره ضد بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا تتردد في ان تفعل الشيء نفسه ضد اسرائيل ؛ وقد ظهر تحفظ مماثل في الصحافة ولا سيما في الصحافة الاسرائيلية .

والصحافة ، في مجتمع حر ، تعمل كصمام امن للمظالم والشكاوى . ولكن صحافة اسرائيل ، التي هي عادة قوية وصريحة ، لم تقبل التحدى وتحاول مجرد معرفة ما يجرى في مراكز الاستجواب . والى وقت قريب لم تكن الصحف (باستثناء هآرتس) لتتناول اخبار الضفة الغربية الا قليلا ، ونادرا ما تشير الى ادعاءات بسوء المعاملة الا بفرض النكار . ولذا ، كانت الحكومتان العسكريتان في الضفة الغربية وغزه حرة التصرف في تنفيذ القانون في المناطق المحتلة .

ان سلوك اسرائيل في الاراضي المحتلة كان يستحق تمحيصا اكثر مما تلقى خلال العشرة أعوام الاخيرة ، ولكنه الآن يكتسب أهمية جديدة عميقة . فهناك حكومة جديدة في اسرائيل . وكانت الحكومة السابقة تتحدث على الاقل عن امكانية إعادة مناطق الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية الكبرى الى الحكم العربي في اتفاق للسلم ، بالرغم من استمرارها في بناء المستوطنات اليهودية .

اما ليكود ، حزب السيد مناحيم بيغين فلا يقدم مثل هذا العرض . فهو ملتزم بالابقاء على حكم اسرائيل في الضفة الغربية وغزه باجمعهما ، بصفية بذلك مليون عربي آخر الى النصف مليون عربي الذين هم بالفعل مواطنون اسرائيليون ويقول السيد بيغين انهم سيتساوون مع اليهود في الحقوق ما داموا يقرون بأنهم اقلية في دولة يهودية .

وبغض النظر عن عنصر عدم الثقة ، فمن المؤكد انه يوجد رداً آخران على هذه الادعاءات . أولهما هو ان قليلا جدا من الدول العربية ، ان لم تكن كلها ، تخرج بدون وصم اذا ما أجرى

تحقيق مناظر في الطرق التي تستخدمها نيها الشرطة وسلطات السجن . وسيفشل الكثير منها في النجاح في اية اختيارات غربية للممارسات المتحضرة . وثانيها هو انه ينبغي ان يكون لدى الخارجيين بعض الادراك لاحساس الاسرائيليين بانهم محاصرون وبأن الارهاب العربي يستفزهم . وفي مشمل هذه الظروف ، ستكون الحجة ان ، الفاية تبرر الوسيلة : ذلك أن انتزاع اعتراف من المشتبه فيهم ، تتلوه ادانة في المحاكم ، هو من الهمية في القضاء على الارهاب بحيث يجعلها تحتل الاولوية على اى شيء اخر ، بما في ذلك القيم الانسانية .

ويمكن الرد على كل من النقطتين . فالتعذيب يجب أن يردان حيثما يمارس . ولكن السكان ، في الاراضي المحتلة في اسرائيل ، يعتمدون على الحماية الدولية ، ولا يمكن ان يساعد هم فسي ذلك سوى احترام الاتفاقات الدولية ؛ وثانيا ، لم يترتب على اسرائيل في الاعوام الاخيرة مواجهة عنف داخلي ضخم على نمط العنف الذي ظهر في ايرلندا الشمالية أو الجزائر ، بالرغم من انها محاطة بالاعداء .

ولكن لا تستطيع الامم التي تدعي انها تدين بالقيم الحضارية الغربية قبول تبرير التعذيب للسيطرة على السكان ، ايا كانت الاستفزازات . فالتعذيب عمل غير انساني ، ويهزم نفسه بنفسه ، وهو ، في اقل تقدير ، يقوى من عزم الذين يعتبرون انفسهم مضطهدين . ويحط من الروح المعنوية للذين يمارسونه كما تعلم الفرنسيون في الجزائر . واهم ما في الامر ان اعتذار مثل هذا ليس جديرا بمعايير اسرائيل نفسها . فالسيد بيضين ، الذي هو على وشك أن يصبح رئيسا للوزراء ، قد عانى العذاب في أحد سجون روسيا في شبابه ، وقد وضع البريطانيون ثمنا لمن يأتي برأسه أثناء الحكم البريطاني ؛ وقد كتب بانفعال كبير مدينا الطرق البريطانية في استجواب ومحاكمة زملائه في منظمة ارغون زفاي ليومسي السرية في الاربعينات . وما لم تكن معتقداته قد تغيرت فلا يمكن ان يرضى عن أن تستخدم اسرائيل ضد الجناء العرب ، منذ عام ١٩٧٦ ، قوانين ونظم الانتداب البريطاني التي ندد بها بمثل هذه الممارسة .

وأخيرا سيقال ، بطبيعة الحال ، ان نشر تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة سيصيب قلب وجود اسرائيل ذاته . والعكس هو الصحيح . ان يتعين على اسرائيل ان تعيش في سلم مع العرب وهي على ما يبدو لا تدرك قوة الاحساس العميقة ضد الاحتلال المستمر . فبالرغم من ان الاحتلال قد جلب ، بالتأكيد ، بعض الفوائد المادية للعرب ، فان الحرمان من حقوق الانسان يسمم تسميما خطيرا علاقاتها مع الشعب الذي ليس عليها الآن فقط اخضاعه ، وانما ان تعيش معه في النهاية كجيران . فوجود سلم عادل هو امر اساسي لاسرائيل على المدى الطويل ، ووجود نوع من الثقة الاساسية امر لا غنى عنه لهذا السلم . وان لجوء اسرائيل الى التعذيب (مثل لجوء الفلسطينيين المتطرفين الى الارهاب) يقوض الثقة ، وهو عقبة تعترض طريق السلم ومن ثم فهو يضعف احتمالات اسرائيل في البقاء .

لقد نشرنا منذ ستة أعوام تقريراً عن الاستجابات في أيرلندا الشمالية ، أدى إلى حظر الحكومة البريطانية لهذه الممارسات وإزالة القليل من السموم التي تسمم العلاقات الانكليزية الايرلندية . واننا لنأمل في أن يؤدي هذا التقرير الذي ننشره اليوم بإسرائيل إلى إعادة التفكير في سياساتها الاحتلالية وإزالة قليل من السموم التي تسمم العلاقات بين اليهود والعرب .

— — — — —